مجلس الأمة

31

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
–الجزائر –

العدد الواحد والثلاثون – جوان–جويلية 2007

أعضاء المجلس يناقشون برنامج الحكومة

خمسة مرتكزات في ثلاث أولويات

أسئلة التنمية البشرية في برنامج الحكومة

رئيس المجلس في
زيارة رسمية لجمهورية
باكستان الإسلامية

دورة الخريف تفتتح بداية سبتمبر ويميزها مناقشة قانون المالية لسنة 2008

الاستقرار المؤســـــساتي من أولى المقتضـــــيات

«...ضمانا لوحدتنا الوطنية، علينا، في المقام الأول، استخلاص العبر من أخطاء و نقائص الماضي التي لا تترك لنا خيارا آخر غير توسيع المشروع الديمقراطي الحق والشامل، و مواصلة تعميقه.

إن النقاش الحر و التراشق السلمي بالأفكار أمران لا مناص منهما في مجتمع متفتح على العالم الخارجي وعلى انعكاسات الانفجار التكنولوجي، و في بلد يتدفق فيه مئات الآلاف من الطالبات و الطلبة على الجامعات كل سنة، بلد يتوثب لتدارك تأخره، بلد يواجه تحديات اقتصادية يطرحها عالم تسوده المنافسة الشرسة والمطرد التنوع المتزايد للتكنولوجيا وللاحتياجات والمنتجات.

إنهما ضروريان لإعداد إطاراتنا للتعاطي مع المتطلبات المتزايدة التي تطرحها مساهمة المواطنين الفعالة و المثمرة.

وهما ضروريان لاستغلال الطاقات الوطنية أحسن استغلال و لتوسيع قواعد تجديدها.

و هما ضروريان لتفادي الزيغ، بمختلف مظاهره، مهما كان نوعها، على مستوى السلطات، وفي تسيير الشؤون العامة.

وهما ضروريان لتشجيع التفكير و شحذ الفكر الناقد وروح الإبداع، إذ من دونهم سنبقى، وإلى الأبد، في موقع المستهلك السلبي الذي ينهل من تقدم تصوره وصنعه غيره، تقدم يجسد قيما لا تكون إلا قيم الغير و يرسخ هيمنة الغير ويمد في عمرها.

ليست الديمقراطية، التي نسعى لاقامتها تلبية لهذه المقتضيات، مجرد واجهة أو انتحال لآليات لا تمت إلى واقع البلاد بصلة، فهذه التجربة دفعنا ثمنها باهظا.

هذا، و ليست الديمقراطية مجرد محاكاة لآليات وأنماط تفكير تم تطويرها خارج نطاق تاريخنا وبلا صلة بقيمنا الخاصة المتشبعة بالإسلام.

إن الديمقراطية فعل في العمق ،نتعهد به أنفسنا و نضطلع به من أجل أنفسنا. إنها تطور يجب أن نقوم به انطلاقا من مسارنا التاريخي والحضاري حتى نتكيف، دون تنكر لأصولنا، مع متطلبات العالم المعاصر ونستفيد من جميع القيم الإنسانية ونسترجع موقعنا في التسابق العالمي نحو التقدم.

من هذا المنظور، كان الاستقرار المؤسساتي من أولى المقتضيات التي تعين علينا الاستجابة لها، بعد أزمة كانت غاية في العمق و الخطورة.»

من خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للاستقلال الوطني
الجزائر، 5 يوليو 2007

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد **عبد القادر بن صالح**
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورڤيوي
بكار بنت طاعة الله

الصور : المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا
عميروش قط

الاخراج :
عبد الرحمن بوشايب

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر
والإشهار –(ANEP) رويبة
ر.ت.م.د : 2641 -1112
الايداع القانوني رقم :98 - 1223
العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 59 60 74 021
الفاكس : 83 60 74 021
البريد الالكتروني :
revue@majliselouma.dz

في هذا العدد

إختتام دورة الربيع 2007

تكييف النصوص القانونية مع واقع التحول وما تقتضيه قواعد الحكـــم الراشد 06

جلسات **10**

المجلس الشعبي الوطني :
التحالف الرئاسي يبقى الأغلبية .. 10
وعبد العزيز زياري رئيسا للمجلس 11
أعضاء المجلس يناقشون برنامج الحكومة 12
رؤساء المجموعات البرلمانية يلخصون انشغالات الأعضاء 14

برنامج الحكومة
ـ خمســة مرتكزات في ثـــلاث أولويـــات 17
ـ أسئلة التنمية البشرية في برنامج الحكومة 19

بهدف معالجة التجاوزات :
القـــــانون المتعلق بنظام الانتخـــــابات يضع آليات الممارسة السياسية للأحزاب التمثيلية 21

تعاون **23**

رئيس مجلس الأمة في زيارة رسمية لجمهورية باكستان الإسلامية 23

بدعوة من رئيس مجلس الأمة
السيد عبد القادر بن صالح
وفد عن المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات بالجزائر 25

إستقبالات 27

النشاط الخارجي **30**

الاتحاد البرلماني الدولي الدورة 116 29

الدورة 50 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي
تعديل في النظام الأساسي والدورة القادمة في أديس أبابا 30

تحديات الأمن القومي في البرلمان العربي الانتقالي 33

المدار البرلماني 35

إصدارات 38

إختتام دورة الربيع 2007

«..الجزائر تسعى إلى بناء مجتمع لا يخشى فيه المواطن من الغد.. يعيش في ظل جمهورية تتيح لكل واحد الفرص لتطوير طموحاته المشروعة وإظهار مواهبه الخاصة..»

رئيس مجلس الأمة في اختتام دورة الربيع

تكييف النصوص القانـونية مع واقع التحول وما تقتضيه قواعد الحكـــــم الراشد

كما تقضي بذلك الأعراف والمراسم البرلمانية جرت يوم الاثنين 23 جويلية 2007 وقائع اختتام دورة الربيع التي حضرها السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني والسيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة وعدد من المسؤولين وممثلي وسائل الإعلام. وبهذه المناسبة ألقى السيد عبد القادر بن صالح الكلمة التالية :

أود في البداية أن أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مكتبه، وأقدم لهم مجددًا التهنئة، على حيازتهم لثقة الشعب وثقة زملائهم في المجلس،

والسيد رئيس الحكومة وأعضاء طاقمه الوزاري، بدورهم لهم منا التهنئة والترحيب، على حيازتهم لثقة فخامة رئيس الجمهورية وتزكية برنامجهم من قبل البرلمان،

وللجميع نتمنى التوفيق والسداد ونعبر عن الاستعداد للتعاون بما يخدم الوطن والمواطن ويحقق الانسجام والتكامل لمؤسسات الدولة...

– ضيوفنا كافة لهم منا الشكر والثناء لحضورهم إلى هيئتنا ومشاركتنا المناسبة.

من البداية نقول أن الدورة التي نشرف على اختتامها اليوم كانت حافلة بالنشاطات التشريعية والبرلمانية.

فعلى صعيد النصوص التشريعية "(وإن تخللت الدورة بعض الانقطاعات المبررة)" فإن الهيئة درست وصادقت على عدد محترم من النصوص القانونية...

... في الفترة ذاتها ناقش أعضاء مجلس الأمة برنامج الحكومة وقدموا الرأي والمقترح فيه وفي النهاية صادقوا على لائحة نعتقد أنها كانت جيدة... وفيها رفعوا توصيات مفيدة وهي من دون شك ساهمت في إعطاء إضافات للممارسة الديمقراطية في بلادنا.

إن سعينا إلى تصنيف عمل الدورة الربيعية لهذا العام فإننا "(تأكيدًا)" سندرجها في إطار الانطلاقة الجديدة لتطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية.

وإن محصلة جهد الدورة أتى هو الآخر ليكمل الإطار والأداة القانونية الضرورية لتحريك ومواصلة تنفيذ البرنامج المسطر من قبل مختلف القطاعات الوزارية والدفع بالورشات المفتوحة لإتمام هذه البرامج في مواعيدها المحددة.

وعلاوة على نشاطاتهم التشريعية والرقابية التقليدية، شارك أعضاء مجلس الأمة في اتخاذ قرارات هامة كان لها آثار واضحة في تقوية الديناميكية التي تعرفها البلاد وفي مختلف المجالات

... إن زيادة على مشاريع القوانين التي كانت مسجلة في جدول أعمال الدورة ساهم أعضاء مجلس الأمة (خلال الفترة) في نشاطات ذات صلة بالعمل البرلماني داخل الوطن وخارجه، ولعل أبرز هذه المشاركات كانت : الانتخابات التشريعية، حيث ساهم أعضاء مجلس الأمة بمختلف انتماءاتهم السياسية... (أقول شاركوا) بحيوية واضحة في إنجاح العملية التي توجت باختيار ممثلي الأمة في المجلس الشعبي الوطني...

... وهكذا، فقد كانت الدورة ثرية بإنجازاتها كما هي عرفت أحداثًا هامة وعلى أكثر من صعيد وفيها حققت البلاد خطوات هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والبرلماني.

...إنها أعمال وإنجازات تصب في الاتجاه الرامي إلى تحقيق التجديد والتحديث الذي تسعى البلاد إلى بلوغه عبر إنجاح برنامج السيد رئيس الجمهورية، الذي جاء بدوره ليحقق الأمن والاستقرار للبلاد ويوفر التطور والرفاه للشعب ويعيد تنظيم مؤسسات الدولة ويقيم قواعد الحكم السياسي الراشد وفي مختلف جوانبه الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والهيكلية.

لقد برز هذا التوجه واضحًا في عمل مجلس الأمة والنتائج التي حققتها مؤسسات الدولة.

قوانين جديدة لتحقيق نجاعة تسيير المرافق العمومية

وفي هذا السياق ناقش وصادق أعضاء مجلس الأمة على نصوص قانونية هامة جاءت لتعزز هذا التوجه... كما هي جاءت بمرونة واضحة من شأنها تحقيق النجاعة والشفافية في تسيير المرافق العمومية للدولة، وتدعم مكانتها وتساعد هذه المؤسسات على أداء مهمتها على الوجه الأكمل.

وهكذا، فلقد تمت خلال الدورة المصادقة على نصوص في غاية الأهمية نذكر منها... :

– القانون المعدل للقانون المدني والخاص بإعادة تنظيم العلاقات ما بين المؤجرين والمستأجرين للأملاك العقارية ذات الطابع التجاري أو تلك المتعلقة بالسكن العادي.

والقانون المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

والقانون المعدل لقانون المناجم.

خلال الدورة صادق مجلسنا أيضا على القانون المتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف...

القوانين السابقة الذكر تأتي تدعيمًا لترسانة القوانين التي صادقنا عليها من قبل... لكن من بين جميع القوانين المسجلة في الدورة يبقى القانونان العضويان الخاصان بتنظيم الانتخابات هما الأكثر لفتًا للانتباه لأنهما سوف يؤثران تأثيرًا مباشرًا في الانتخابات المحلية القادمة سواء من حيث تأجيل موعدها أو من حيث إجراءاتها...

– فالقانون العضوي المتعلق بتأجيل الانتخابات المحلية، ليس بسطحي ولا هو شكلي في مرماه لكنه قانون ذو أهمية بارزة كونه يستجيب لضرورة عملية ظرفية وهو يكتسي بالوقت ذاته أبعادًا سياسية...

ذلك أن تأجيل موعد إجراء الانتخابات المحلية لبضعة أسابيع هو تأجيل اقتضته الضرورة وحتمته مصلحة البلاد كون التأجيل سيمكن الحكومة والأحزاب السياسية من توفير شروط التحرك –المؤثر– لإجراء العملية الانتخابية في ظروف حسنة وإقناع وتحفيز المواطن (بشكل خاص) على تأدية حقه الانتخابي في ظل أجواء مناسبة يأخذ التعبير الشعبي الحقيقي والمباشر فيها مضمونه ودلالاته. ويرفع بالوقت ذاته من مكانة ومصداقية المنتخبين المحليين الذين سوف يتولون تسيير الشأن المحلي وينظمون أمور المواطن ويعبرون عن انشغالاته اليومية.

... ذلك أن المسؤول المحلي المنتخب يعد (بمنظور الدولة العصرية) هو ذلك المواطن المسؤول الذي يتمتع بالشرعية وبالمصداقية... حيث يعد هذان الشرطان : ضرورة أساسية يستوجبها تطور المواطنة الحقة في المجتمع... ويعدان قاعدة من قواعد بناء هرم الدولة الحديثة.

أما القانون العضوي الثاني فقد جاء لأخلقة العمل السياسي وتحقيق النزاهة في مجال التمثيل الشعبي، إنه قانون يرمي في غايته النهائية إلى محاربة المظاهر المسيئة إلى الغايات النبيلة للعملية الانتخابية والاختيار الحر للمواطنين لممثليهم من خلال الصندوق.

لا شك أن الجميع قد أدرك "(بعد النقاش الذي جرى في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وردود ممثل الحكومة عليها...)" أن هذا القانون لم يأت للاقصاء أو الإبعاد التعسفي لمرشحي الأحزاب الصغيرة لكنه أتى على النقيض من ذلك لكي لا تنحرف الممارسة الديمقراطية عن غاياتها النهائية...

وبالتأكيد أن هذه التعديلات سوف تدفع بالأحزاب السياسية حتمًا إلى تغيير أساليب عملها وتحفزها على انتهاج الشفافية والوضوح في تعاطيها العمل السياسي والتعامل مع المجتمع، الأمر الذي قد يساهم (ولا شك) في تخليص الساحة السياسية من السلوكات المسيئة للممارسة الديمقراطية ويُساعد الدولة في جهدها الرامي إلى القضاء على الظواهر السلبية التي تسيئ إلى خيار التعبير الحر للمواطن.

لقد لاحظتم ولا شك أن النصوص التي صادقنا عليها خلال الدورة لم تكن بالكثرة المأمولة ولكنها على تواضع عددها فهي ساهمت في سد فراغات عديدة كان القانون ساكتا عنها أو هو لم يتوقعها أو أن التطور الذي عرفته البلاد هو الذي حتمها...

... إن القوانين التي صادقنا عليها خلال الدورة جاءت (في واقع الأمر) لتحيين مضمون هذه النصوص وجعلها تساير واقع التحول الذي تعرفه البلاد والعالم –من مدة– وفي كافة المجالات...

وهي تغييرات اقتضتها كذلك مستلزمات بناء الدولة الحديثة وحتمها خيار التوجه الديمقراطي واقتضتها قواعد الحكم الراشد الذي تسعى الجزائر إلى تعميمه في كافة المجالات...

ويبقى القاسم المشترك في كل هذه القوانين هو السعي إلى تحقيق الانسجام والتكامل ما بين قوانين الجمهورية كما حدد معالمها دستور البلاد وكرسه برنامج السيد رئيس الجمهورية.

على الصعيد السياسي وفيها نحمد الله أن بلادنا أصبحت تتعطى مع المواعيد والاستحقاقات بشكل عادي، كما أن الحوار الحر والصريح أصبح يجري تحت قبة البرلمان بغرفتيه وليس عبر الشوارع من خلال قطع الطرق وتنظيم المسيرات الاحتجاجية.

الرأي و الرأي الآخـــــــــــر
لا يفسد للود قضية

فيما يتعلق بمناقشة برنامج الحكومة :

لقد شكل النقاش العام الذي أداه أعضاء مجلس الأمة محطة هامة في عمل الدورة وهو شكل لحظة قوية ميزت أداء مجلس الأمة...

لقد كانت مساهمات أعضاء مؤسستنا ثرية في مضمونها "(وعمومًا)" بناءة في طرحها.

والواقع أن طروحات البعض وآراء البعض الآخر وإن هي جاءت في (بعض الأحيان) مغايرة لبعض ما تضمنه برنامج الحكومة... فليس في ذلك غرابة... وفي نقاش مثل ذلك الذي يجري في هيئة مثل هيئتنا...

... أولاً، لأن هذه الآراء والملاحظات تدخل في إطار نقاش عام كرسه القانون...

والنقاش –كما يعرف الجميع– لا يمكن أن يتم إلا من خلال تقديم الرأي والرأي الآخر.

ومن المسلم به أيضا أن الآراء في نقاش كهذا لا يُلزم سوى أصحابه.

وهذا بالطبع لا يحول دون واجب احترام صدق نوايا صاحبها أو أصحابها...

ومن هذا الباب فإن هذه الآراء يتوجب إدراجها في خانة النقاش الديمقراطي الذي استحدث البرلمان لأجله، ناهيك عن كون النقاش الحر والبناء هو دائما ظاهرة صحية في الممارسة الديمقراطية.

... وكيفما كان الحال فإن الإجابات والشروحات الضافية التي جاء بها السيد رئيس الحكومة قد أرجعت الأمور إلى مجراها الطبيعي...

وهو الواقع الذي عبَّرت عنه اللائحة التي صادق عليها أعضاء مجلس الأمة بوضوح عقب اختتام النقاش العام الذي جرى في هذه القاعة

... إنها مصادقة أعطت في واقع الأمر الدعم والمصداقية للممارسة الديمقراطية وعززت وقوت من مكانة الحكومة.

مكانة الجزائر تتعزز خارجيا

دورة الربيع العادية تخللتها تطورات هامة على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الاقتصادي وأيضا على الصعيد الأمني وفي كل هذا... الواجب والمناسبة يقتضيان منا إبداء الرأي حول بعضها...

1 – على الصعيد السياسي وفيها نحمد الله أن بلادنا أصبحت تتعاطى مع المواعيد والاستحقاقات بشكل عادي، كما أن الحوار الحر والصريح أصبح يجري تحت قبة البرلمان بغرفتيه وليس عبر الشوارع من خلال قطع الطرق وتنظيم المسيرات الاحتجاجية.

2 – أن الجزائر والحمد لله أصبحت تتنفس جيدًا وأن مصداقية ووزن ومكانة اقتصادها أصبح حقيقة إيجابية يشهد بجودته الجميع... وما تزايد الاحتياط المالي وتوافد المستثمرين الأجانب على الجزائر إلا واحدًا من الأدلة على صحة الحكم.

ويبقى مطلوبا من الجميع الآن –وقد تحقق ذلك– بذل مزيد من الجهد لاستدراك ما فات من الوقت لتحقيق النتيجة المرسومة وفي الآجال المسطرة... وصولا إلى تحقيق التطلعات الشعبية الملحة والكثيرة...

3 – بلادنا استرجعت والحمد لله مكانتها الدولية وهي أصبحت قبلة كبار مسؤولي الدول وأن رأيها أصبح مرغوبًا

إن الجزائر من خلال الخطوات التي تخوضها والمعارك التي تخوضها والإصلاحات التي تعتمدها والنصوص القانونية التي تصدرها، لتبرهن في كل يوم وللجميع أنها ودون تردد تواصل مسيرتها في نفس الاتجاه التي اختارته لنفسها... وأنها تسعى من خلال تنفيذ المشروع الرئاسي إلى بناء دولة متفتحة وحديثة، دولة لا تتخلى عن قيمها الحضارية.

في سماعه وهذا الوزن وهذه المكانة ما كان لهما أن يتحققا لو لا الدور الحيوي والفاعل للسياسة التي سطرها السيد رئيس الجمهورية.

الجزائر تتقدم... الجزائر تنمو الجزائر تحسِّن صورتها أمام الغير لكن الجزائر لاتزال بالمقابل تواجه تحديات وعوائق ومشاكل في الجبهة الاجتماعية خاصة... ويتوجب التكفل بالمعقول منها...

ولمواجهة هذه التحديات فقد أصبح من الضروري بمكان مضاعفة الجهد وتقوية النشاط... وتعزيز روح التضامن... والوقوف في وجه مظاهر الفساد (التي لاتزال للأسف) تنهش جسم الجزائر

من مواقعنا... نحن مطالبون بدعم كافة الإجراءات الرامية إلى تصحيح الاعوجاج وأين كان موقعه ومستواه...

نحن مدعوون إلى التنديد بل بالعمل ضد كافة السلوكات المسيئة لمكانة وسمعة البلاد والمضرة باقتصادها... ونحن قبل هذا وذلك مطالبون خاصة بالتسلح باليقظة والوقوف في وجه أعداء الوطن الذين يتمادون في ضرب استقرار البلاد وزهق أرواح الأبرياء...

وفي هذا المجال فإننا ننتهز الفرصة المتاحة أمامنا لكي نضم صوتنا إلى صوت فخامة رئيس الجمهورية ونثني على خطابه أمام إطارات الدفاع الوطني بمناسبة الاحتفال بعيدي الاستقلال والشباب... للدعوة إلى ضرورة انتهاج الصرامة في التعاطي مع هذه الظاهرة الإرهابية المقيتة وتخليص البلاد من الأذى الذي تسببه هذه الجماعات المارقة والقضاء عليها القضاء النهائي.

رسائل التسامح...و خيار الصرامة

... منذ قيام المؤامرة الإرهابية لم تتوقف الدولة عن إرسال الرسائل الداعية إلى التسامح والرحمة وهي لم تتوقف عن إبداء حسن النية لوقف التزيف وحقن دماء الجزائريين. وفي هذا الإطار فقد أشهد السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجميع في داخل الوطن وخارجه على حسن النية... خاصة عندما أتى بميثاق السلم والمصالحة وجند له كافة الجزائريين الذين آمنوا ودعموا المسعى...

لكن تمادي هذه الجماعات الإجرامية في انتهاج خيار القتل والجريمة أثبت مرة أخرى... ألا أمل يرجى من هذه الجماعات في استرجاع رشادها... لأن هذه الأخيرة تبرهن كل مرة وبالدليل والحجة أنها لا تملك الجاهزية للتوبة والرجوع إلى جادة الصواب.

ولهذا تبقى الصرامة هي الخيار والحل في هذه الحالة...

لكن هذه الأعمال وإن هي كانت –في بعض المرات– مؤلمة إلا أنها لن توقف مسيرة البلاد في تحقيق السلم والمصالحة وبلوغ التقدم والرقي الاجتماعي المنشودين.

إننا نود انتهاز المناسبة لكي نندد مرة أخرى بكافة هذه الأعمال الجبانة وندعو كافة المواطنين إلى اليقظة ونعبر عن كامل التضامن مع التوجه الذي جدد السيد رئيس الجمهورية التأكيد عليه.

ونحيي دور قواتنا المسلحة وكافة أسلاك الأمن ونترحم على أرواح ضحايا مأساتنا الوطنية وكافة شهداء ثورتنا المجيدة.

وبعيدا عن أعمال الإرهاب والجريمة، فإن الجزائر مع ذلك تتقوى وتستجمع كل اليوم مقومات ومصادر طاقتها وهي توفر كامل شروط تنامي وتيرة وسرعة تنميتها...

... إن الجزائر من خلال الخطوات التي تخوضها والمعارك التي تخوضها والإصلاحات التي تعتمدها والنصوص القانونية التي تصدرها، لتبرهن في كل يوم وللجميع أنها ودون تردد تواصل مسيرتها في نفس الاتجاه الذي اختارته لنفسها... وأنها تسعى من خلال تنفيذ المشروع الرئاسي إلى بناء دولة متفتحة وحديثة، دولة لا تتخلى عن قيمها الحضارية، دولة يتمتع المواطن فيها بحقوقه المدنية كاملة، ويمارس صلاحياته الدستورية غير منقوصة...

... بلد لا يخشى فيه المواطن من الغد لأنه يعيش في ظل جمهورية تتيح لكل واحد الفرص لتطوير طموحاته المشروعة وإظهار مواهبه الخاصة... في ظل مجتمع متضامن يتنفس بطريقة جيدة مجتمع يشجع على إعطاء المواطنة مفهومًا أعمق... مجتمع يشعر كل واحد فيه أنه مسؤول داخل كامل المجموعة الوطنية التي هي الجزائر...

شكرا على حسن إصغائكم ،،

المجلس الشعبي الوطني يباشر الفترة التشريعية السادسة

على إثر جلسة تنصيب المجلس الشعبي الوطني الجديد للفترة التشريعية السادسة التي ترأسها السيد بن محجوب أمحمد عمر أكبر النواب سنا بمساعدة السيدين حميد دحماني وبعلي خير الدين أصغر النواب سنا والمصادقة بالإجماع على تقرير لجنة إثبات عضوية النواب الجدد.

وطبقا للمادة 114 من الدستور أُنتخب السيد عبد العزيز زياري رئيسا جديدا للمجلس الشعبي الوطني يوم الخميس 31 ماي 2007 ، الذي وعد في كلمة ألقاها مباشرة بعد انتخابه أنه سيعمل جاهدا على تدعيم الآليات الفعالة والتقاليد الناجعة المحققة منذ سنوات في مجال احترام الرأي الأخر .

مشيرا إلى أنه مهما كانت الاختيارات السياسية لكل نائب في البرلمان فالكل يسعى إلى ترقية المجتمع وتحقيق الصالح العام والدفاع عن السيادة .

فالمجلس الشعبي الوطني كما أشار السيد عبد العزيز زياري مؤسسة عاكسة للمسار الديمقراطي الذي تشهده الجزائر واكتسبه الشعب بنضال وعزم، وأن المعارضة البناءة داخل البرلمان هي مصدر للإقتراحات ومرجع للتطلعات الإجتماعية من أجل المواصلة في مسار تجسيد الديمقراطية ولتحقيق المزيد من المكتسبات للسلطة التشريعية.

الأطياف السياسية

للمجلس الشعبي الوطني خلال فترته التشريعية السادسة 2012/2007

1 – جبهة التحرير الوطني	136 مقعد	12 – حركة الوفاق الوطني	4 مقاعد
2 – التجمع الوطني الديمقراطي	62 مقعد	13 – التحالف الوطني الجمهوري	4 مقاعد
3 – حركة مجتمع السلم	51 مقعد	14 – حركة الانفتاح	3 مقاعد
4 – الأحرار	33 مقعد	15 – حركة الإصلاح الوطني	3 مقاعد
5 – حزب العمال	26 مقعد	16 – الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	3 مقاعد
6 – التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	19 مقعد	17 – الحركة الوطنية للأمل	2 مقاعد
7 – الجبهة الوطنية الجزائرية	15 مقعد	18 – عهد 54	2 مقاعد
8 – الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	7 مقاعد	19 – التجمع الوطني الجمهوري	2 مقاعد
9 – حركة الشبيبة والديمقراطية	5 مقاعد	20 – التجمع الجزائري	1 مقعد
10– حركة النهضة	5 مقاعد	21 – الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1مقعد
11 حزب التجديد الجزائري	4 مقاعد	22 – الجبهة الوطنية الديمقراطية	1 مقعد

التحالف الرئاسي يبقى أغلبية .. وعبد العزيز زياري رئيسا للمجلس

تنصيب نواب الرئيس ومكاتب اللجان

نواب الرئيس	
حزب جبهة التحرير الوطني:	السادة: عليوي محمد – قارة محمد الصغير – وزاني عمر.
التجمع الوطني الديمقراطي:	السيدان: بوطويقة بن حليمة – صديق شيهاب.
حركة مجتمع السلم:	السيد: سعيدي دحمان.
الأحرار:	السيد: جميعي محمد.
حزب العمال:	السيد: تاعزيبت رمضان.
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:	السيد: آيت حمودة عمران.

اللجنة	الرئيس	الانتماء السياسي
الشؤون القانونية والادارية والحريات:	السيد مسعود شيهوب	(حزب جبهة التحرير الوطني).
الشؤون الخارجية والتعاون والجالية:	السيد سي عفيف عبد الحميد	(حزب جبهة التحرير الوطني).
الدفاع الوطني:	السيد عبيد مصطفى	(حزب جبهة التحرير الوطني).
المالية والميزانية:	السيد نواري الطيب	(حزب جبهة التحرير الوطني).
الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط :	السيد جعفر كمال	(حزب العمال).
التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية:	السيد حمي لعروسي	(التجمع الوطني الديمقراطي).
الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة:	السيد بن رقية عبد الرحمان	(حركة مجتمع السلم).
الثقافة والاتصال والسياحة:	السيد بلعباس محسن	(التجمع من اجل الثقافة والديمقرطية).
الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني:	السيد عاشوري عبد الرزاق	(حركة مجتمع السلم).
الإسكان والتجهيز والرّي والتهيئة العمرانية:	السيد بطاهر لزرق	(الأحرار).
النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية :	السيد بن حمو محمد	(الجبهة الوطنية الجزائرية).
الشباب والرياضة والنشاط الجمعوي:	السيد بوزيدي تومي	(التجمع الوطني الديمقراطي).

جلسات

حملوا الانشغالات المحلية.. وتناولوا قضايا وطنية

أعضاء المجلس يناقشون برنامج الحكومة

شرع أعضاء مجلس الأمة ابتداء من يوم الأحد 01 جويلية 2007 وعلى مدى ثلاثة أيام في مناقشة برنامج الحكومة بعد العرض الذي قدمه السيد عبد العزيز بلخادم ، رئيس الحكومة أمام أعضاء المجلس.

وما ميز جلسات المناقشة أنها شملت محاور البرنامج سواء بتقديم الرأي أو النقد أو التقييم أو الاقتراح، وقد بلغ عدد التدخلات 74, واختتمت بتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.

وفي جلسة يوم الثلاثاء 03 جويلية 2007 رد رئيس الحكومة على الإنشغالات والتساؤلات التي تضمنتها تدخلات أعضاء المجلس.

رؤساء المجموعات البرلمانية يلخصون انشغالات الأعضاء

المجموعة البرلمانية
لجبهة التحرير الوطني

أكد السيد عبد القادر كمون، رئيس المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني أن المصالحة الوطنية، التنمية الشاملة، إصلاح العدالة، إصلاح المنظومة التربوية، إرساء معالم الحكم الراشد، إصلاح هياكل الدولة. تعتبر المحاور الأساسية لبرنامج الحكومة المستوحى من برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

فالمصالحة الوطنية التي ساند حزبه مسعاها، أعادت الطمأنينة للنفوس وعززت اللحمة الوطنية وحققت الاستقرار، وساد الأمن والآمان الوطني.

أما فيما يخص موضوع التنمية الشاملة فقد عرفت الجزائر حسب المتدخل حركة تنموية شاملة وهائلة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب التزام مواكبتها ومعالجة كل الثغرات والسلبيات من أجل تنمية صحيحة ودائمة.

ولأن قطاع العدالة عرف إصلاحا فقد دعا رئيس المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني إلى مباركة هذه التعديلات من أجل تجفيف منابع الفساد بكل أشكاله، أما بخصوص المنظومة التربوية، فقد أكد السيد عبد القادر كمون أن إصلاحها يبدأ برسم فلسفة تربوية شاملة تحدد فيها الأهداف والغايات بدقة وتسخر فيها كل الوسائل والإمكانيات .

و فيما يتعلق بإرساء معالم الحكم الراشد فقد أعلن أنها تستند على الخصوص إلى إصلاح هياكل الدولة وعصرنتها وإصلاح الإدارة المركزية والمحلية.

المجموعة البرلمانية
للثلث الرئاسي

خلال تدخله أكد رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي السيد عمار مهدي أنه بالرغم من مصادقة الهيئة التشريعية على قوانين عديدة تهدف في مجملها إلى تثبيت أركان الدولة الحديثة وإعادة تثبيت نظمها وتعميق سياستها الإصلاحية، إلا أنها لم تعط ثمارها وذلك لعدم مرافقتها بالنصوص التنظيمية العملية سواء في مجال العدالة والاقتصاد والمالية والقطاع المصرفي والعقار..

أما فيما يخص المواطن والإدارة فقد نادى رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بإنشاء علاقة ثقة متبادلة بين الإدارة والمواطن لتبسيط وتسهيل التدابير والإجراءات والشكليات الإدارية ومحاربة البيروقراطية التي تعيق المواطن في حياته اليومية. مؤكدا أن مستوى النمو ونوعيته في البلاد الذي لا يزال دون المطلوب يحتاج إلى تسريع وتيرة إنمائية أكثر جهدا وقوة وتنويعا للمصادر إضافة إلى التحكم في ضبط ماهو مبرمج ومواصلة تنفيذ ما هو جاري في الميدان بالصرامة اللازمة.

و حث رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي على إلزام وإجبار مؤسساتنا المالية والمصرفية العامة والخاصة على التحديث وإزالة القيود القائمة في مجال منح القروض .

كما دعا لمعالجة الأسباب الجوهرية لمشكلة البطالة، وإدخال التعديلات القانونية المناسبة قصد ترقية وتحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية للمواطن ، مؤكدا أن الحكومة تبقى هي السلطة العمومية لضمان العدالة الاجتماعية .

المجموعة البرلمانية
للتجمع الوطني الديمقراطي

تحدث رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي السيد ناصر بوداش عن الجانب الاقتصادي من برنامج الحكومة، معتبرا إياه الرهان الحقيقي لبلوغ جميع الأهداف الهامة الأخرى سواء تعلق الأمر بالاستقرار أو التنمية الاجتماعية وبناء دولة معاصرة تحت سلطة القانون.

مؤكداً أن حزبه يساند الحكومة في استكمال إصلاح المنظومة القانونية للاستثمار من جهة، واستمرار مسار الخوصصة من جهة أخرى، وكذا مبادراتها من أجل تطهير محيط الاقتصاد الوطني من مختلف أنواع التلاعبات القانونية في مجال الجمارك أو الضرائب أو المستحقات الاجتماعية

وقد ناشد رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي الحكومة من أجل المزيد من التدابير والتشجيعات لتوسيع شبكة الاستثمار وخلق مناصب الشغل، لأن التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى خلق مداخيل مالية للبلاد موازاة مع المحروقات أولا وثانيا خلق سوق عمل تتكفل بحاجيات الشغل .

في الأخير أكد رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي أن الرهان الجوهري يكمن في تعزيز ثقة المواطنين في المسار التنموي الهام الذي تمر به بلادنا اليوم، وأن تلك الثقة تأتي بتجنيد قدرات بلادنا.

المجموعة البرلمانية
لحركة مجتمع السلم

أكد رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم السيد فريد هباز أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كان بمثابة البلسم الذي ضمد الجراح ومسح الدموع وأحل الأمن والاستقرار وأعطى الإشارة للإقلاع التنموي مشيدا في هذا الإطار بعملية خفض المديونية الخارجية إلى أقل من خمسة ملايير دولار، داعيا بمناسبة ذلك إلى رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون 000 20 ألف دينار جزائري ومعالجة الأجور المتأخرة قبل حلول شهر رمضان .

أما فيما يخص مسألة الشغل والعمل فقد دعا إلى التفكير في ديوان وطني للشغل وتوحيد الاهتمامات حول بناء المؤسسات المصغرة والمتوسطة. ليشيد بعدها بالمجهودات المعتبرة والمبذولة في قطاع الفلاحة والأموال المرصدة لها ، داعيا في هذا الصدد إلى تشكيل أجهزة الرقابة ومتابعة صارمة لتلك الأموال.

وبخصوص السياسة التربوية والتعليمية والتكوينية والبحثية فقد دعا إلى تشجيع البحث العلمي وتطويره مع ضرورة الربط بين التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والمؤسسات الإنتاجية والبحثية.

ونظرا للمكانة التي استعادتها الجزائر في المحافل الطبيعية بفضل فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة فقد دعا رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم الدبلوماسية الجزائرية مواصلة مشوارها مثمنا موقف الجزائر تجاه القضايا العادلة في العالم.

نص اللائحة التي أصدرها مجلس الأمة بعد مناقشة برنامج الحكومة

– بمقتضى المادة 80 من الدستور،
– بمقتضى المواد 49, 52 ، 53 و 54 من القانون العضوي 99–02 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419 هـ الموافق 08 مارس 1999, الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
– بمقتضى المادة 72 من النظام الداخلي لمجلس الأمة،
– بعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة حول برنامج الحكومة،
– وبعد مناقشات السيدات والسادة الأعضاء المستفيضة لمضمون البرنامج والاستماع إلى الردود التي قدمها السيد رئيس الحكومة،

فإن أعضاء مجلس الأمة:
– يتقدمون بتهانيهم للسيد رئيس الحكومة على الثقة التي جددها في شخصه فخامة السيد رئيس الجمهورية بتعيينه على رأس الجهاز التنفيذي، ويهنئون أعضاء الحكومة على الثقة الموضوعة فيهم،
– يعربون عن ارتياحهم للعرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة حول برنامج حكومته ومضمونه، ويرون أنه يعكس بصدق رغبة فخامة رئيس الجمهورية وتوجيهاته في استكمال الإصلاحات التي باشرها في مختلف القطاعات وفي توظيف كل الإمكانات بغية التكفل الأنجع بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ويثمنون جهود الدولة الرامية إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن كما يثمنون التوقيع على العقد الاجتماعي وتخفيض تسعيرة الكهرباء لسكان الجنوب،
– يقدرون جهود الحكومة المبذولة في تسخير كل الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المتاحة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة ويجددون حرصهم على تطبيق برنامج الحكومة بالصرامة المطلوبة وفي الآجال المحددة، ويدعون بالأخص إلى :
– الحرص على استكمال المنظومة التشريعية الوطنية لضمان فعاليتها وذلك بإصدار النصوص التطبيقية لتلك القوانين التي لازالت بدونها، والتي صادق عليها البرلمان،
– عصرنة الإدارة وتخفيف تعاملاتها مع المواطن ومحاربة كل أشكال الفساد،
– دعوة الحكومة إلى بذل مزيد من الجهد للتعريف بالورشات الكبرى التي تضمنها برنامج فخامة رئيس الجمهورية في كل المجالات، ومواصلة التكفل بالمسائل الجوهرية التي تمس مباشرة الحياة اليومية للمواطن،
– تفعيل المشاريع الإستراتيجية والحيوية وتشجيع الاستثمارات الوطنية والخارجية وتوسيعها إلى المناطق الصحراوية والهضاب العليا،
– وإذ يجددون دعمهم لهذا البرنامج، فإن أعضاء مجلس الأمة يدعون جميع الشركاء السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين وفعاليات المجتمع المدني إلى تثمين ما تحقق من إنجازات في مجال تكريس الممارسة الديمقراطية في كافة مراحلها، والجهود التي بذلت في ذلك . ويهيبون بجميع الجزائريات والجزائريين إلى تعزيز المصالحة الوطنية والوقوف إلى جانب الحكومة في عزمها على إقامة دولة الحق والقانون.

برنامج الحكومة

تدارك التأخر التنافسي في الإقتصاد العالمي

خصص برنامج الحكومة جزءا هاما لمعالجة الحكم الراشد كموضوع ينطوي على أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة للجزائر وإنما للدول العربية والإفريقية أيضا حيث مازالت هذه المسألة تثير تساؤلات عدة هيئات ومؤسسات دولية نظرا لمستوى إدارة وتسيير الشؤون العامة بها لذا تسعى الجزائر إلى إدخال الأدوات والآليات الضرورية على عملية تسيير وإدارة مؤسساتها لتدعيم الثقة لدى متعامليها وشركائها من جهة ومواطنيها من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق ، أوضح برنامج الحكومة أن الحكومة ستعمل على استكمال مسار إصلاح العدالة من خلال تعزيز المكاسب المحققة وتدعيم المؤسسة القضائية بالموارد البشرية والمادية بما يسمح لها بأداء مهمتها على الوجه الأكمل.

وحسب برنامج الحكومة، فإن هذا لا يتم إلا عن طريق تعزيز التراتيب القانونية لحماية وترقية حقوق الإنسان وتكييف الأدوات القانونية بهدف تجسيد فعالية المؤسسة القضائية، والتكفل بمتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي، وذلك قصد ترقية خدمات العدالة إلى المستويات العصرية وكذا مستوى تطلعات المواطنين.

ومن ناحية أخرى، يعتبر العنصر البشري حجر الزاوية بالنسبة إلى عملية إصلاح العدالة، لذا تسعى الحكومة إلى مواصلة تجسيد الهدف الرامي إلى رفع عدد القضاة بنسبة 50 بالمائة في آفاق 2009 من خلال توظيف 300 قاض سنويا، كما سيتم الرفع من تعداد الفئات الأخرى للمستخدمين، مع الأخذ بالإعتبار رفع مستوى الكفاءة لدى كل موظفي القطاع لتكييفها مع التطورات التي تعرفها البلاد على مستويات مختلفة، وهذا يعني تعميق عصرنة قطاع العدالة بما يضمن تعزيز مكافحة الجريمة والتحكم فيها والقضاء على مختلف الآفات الاجتماعية كالرشوة والمخدرات.

وفي إطار الحكم الراشد الذي يسعى رئيس الجمهورية إلى ترسيخه، يجب التأكيد على أن هذه المسألة لا تقتصر على إصلاح العدالة بل تشمل أيضا إصلاح مهام الدولة وتنظيمها وذلك بهدف تعزيز دولة القانون وترقية الحريات العامة.

ومن دون شك، أن تعزيز دولة القانون يهدف إلى حماية المواطن قصد إرساء علاقة ثقة حقيقية بين الإدارة والمواطن عن طريق تهذيب الحياة العمومية، وكذا تبسيط وتسهيل التدابير والإجراءات والشكليات الإدارية.

وعلى نفس المستوى، تتجسد إعادة الاعتبار لسلطة الدولة عن طريق إعادة النظر في مهامها ومسؤولياتها وتنظيمها وأنماط تدخلها وفي علاقاتها مع المواطنين ، كما أن ترقية الحريات العمومية تستدعي مراجعة عدة نصوص قانونية.

وعلى الصعيد الاقتصادي ، يطرح برنامج الحكومة رؤية عن مستقبل الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس حرية المبادرة وتعزيز نظام التضامن الاجتماعي.

وفي هذا الإطار ، تسعى الحكومة إلى مواصلة تأهيل النشاط الاقتصادي بهدف تكييفه مع التحولات الكبرى الجارية على الصعيد العالمي.

ومن هنا ، فإن برنامج الحكومة يتمحور حول عدة نقاط هامة ورئيسية وفي مقدمتها وضع آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديين المتوسط والطويل يتم على أساسها وضع مخطط التنمية المستقبلي ، على المدى المتوسط، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2009–2013، مع الوضع في الحسبان ضرورة التحكم في تسيير التنمية بما يسمح بضمان شغل جديدة ويكون أقل تبعية لإيرادات البترول.

تأهيل وإصلاحات

ركز برنامج الحكومة على إصلاح المنظومة المصرفية والمالية حيث تم تحديد مخطط أو برنامج في شكل خارطة طريق تشمل البنوك والتأمينات و السوق المالية. وتم تصوره

مخطط لإنقاذ المؤسسات التي لها قدرات هامة

كسياسة شاملة ترمي إلى رفع الفعالية والأمان وجودة الخدمات المالية.

وفي هذا السياق ستبادر الحكومة بعدة نشاطات رئيسية تعمل على تنفيذها. فبخصوص القطاع البنكي تسعى الحكومة إلى استكمال مسار خوصصة القرض الشعبي الجزائري وتخفيف حصيلات البنوك لاسيما عبر تنفيذ مخطط تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية المختلة الهيكلة ، وسيتعلق الأمر بوضع ترتيب يرمي إلى تطهير حافظة البنوك وإنعاش نشاط تحويل المؤسسات الواعدة بالحصول على حصص في السوق.

وبخصوص تأهيل النشاطات الاقتصادية أوضح برنامج الحكومة أنه يعتمد على مقومات وقواعد هامة لبلوغ ذلك ، فعلى الصعيد الداخلي يشكل التماسك الاجتماعي وضمان استقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى للأمة مع تعزيز هيئات قوية وناجحة أسس الدعم الضرورية لمباشرة مسار دائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما على الصعيد الخارجي، فإنه يمكن الشروع في عملية تدارك التأخر في المجال الاقتصادي ، من خلال اندماج تنافسي في الاقتصاد العالمي، وتولي الحكومة عناية دائمة بالتغيرات والمخاطر المرتبطة بالتطور التكنولوجي الدولي ، وتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

ويرتكز هذا المخطط على محاور تكميلية تتمثل في التحول إلى نظام اقتصادي ناجح وإعادة هيكلة ونشر جهاز الإنتاج والتنمية القطاعية للاستراتيجية.

انفتاح ...واستثمار

لاحظ برنامج الحكومة أن انفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه تدريجيا في السوق الأوروبية المتوسطية وحضور مؤسسات أجنبية تنشط على مستوى السوق الوطنية ، تترتب عنها تحديات جديدة بالنسبة إلى المؤسسات الوطنية التي يجب أن تتصدى للمنافسة التي تزداد حدة أكثر فأكثر في السوق الوطنية وفي الأسواق الخارجية ، وتجد المؤسسة الجزائرية نفسها في وضعية تنافس مع مؤسسات أجنبية ناجعة بسبب المحيط الملائم الذي تنشط فيه.

وتنوي الحكومة جعل برنامج التأهيل برنامجا هاما يشمل آلاف المؤسسات. كما تعتزم وضع مخطط لإنقاذ المؤسسات التي تواجه صعوبات لكنها تتوفر على قدرات هامة جديرة بالتثمين.

وعن موضوع الاستثمار ، أشار برنامج الحكومة إلى أن الاستثمارات المباشرة الوطنية والأجنبية غير كافية لضمان نمو معتبر للاقتصاد الوطني. وعليه تم اعتماد جملة من التدابير من أجل تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يسير إطار الاستثمار قصد تكييفه مع المعايير الدولية.

ومن ناحية أخرى ، أولى برنامج الحكومة أهمية كبيرة لموضوع المصالحة الوطنية الذي بادر به رئيس الجمهورية وزكاه الشعب ، مبرزا دور هذه المصالحة في استتباب الأمن والسلم اللذين يشكلان الشرطين الضروريين لتنفيذ وإنجاح سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دولة القانون.

والملاحظ ، بل الأكيد أن الأولويات الثلاث التي قام عليه برنامج الحكومة تؤثر وتتأثر ببعضها بعض ، لذا فهي ضرورية ولا يمكن إهمال واحد منها نظرا للأهمية القصوى والمكانة التي تحتلها.

المشاريع الكبرى في كل ربوع الجزائر

في مجال التربية الوطنية

لقد تطرق برنامج الحكومة الذي عرض أخيرا على البرلمان للمناقشة والاعتماد إلى التنمية البشرية من خلال عدة مؤشرات كترقيم المورد البشري عن طريق التعليم والتربية الوطنية، والثقافة وترقية الشباب، والصحة والتشغيل، إضافة إلى موضوع المجاهدين وذوي الحقوق الذي أعتبره برنامج الحكومة عن طريق إدراجه إلى جانب المؤشرات السابقة ضمن التنمية البشرية، وهذا بدوره يطرح تساؤلا، بخصوص المؤشر الأول، في مجال التربية الوطنية أوضح برنامج الحكومة، أنها ستركز عملها على مواصلة وتعميق وتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية الذي يندرج ضمن الورشات الكبرى للإصلاحات التي بادر بها رئيس الجمهورية مؤكدا أن هذا الإصلاح الذي ستواصله الحكومة، هو إصلاح شامل وعميق وطويل المدى وتتمثل غايته في منظومة تربوية قائمة بشكل راسخ على الأسس التاريخية والحضارية للأمة الجزائرية وتهدف إلى رد الاعتبار للحس المدني والسعي من أجل التحصيل العلمي والانفتاح على العصرنة.

ومن ناحية أخرى يرمي إصلاح المنظومة التربوية إلى تحسين مردودية التعليم ونوعيته، من خلال تحقيق الأهداف المتمثلة في ضمان التربية للجميع وتوسيع ميدان التربية إلى الأطفال الصغار، وتقليص ظاهرة التسرب المدرسي، وتحسين مردودية المنظومة التربوية، ويكون ذلك من خلال الإصلاح البيداغوجي وتكوين المدرسين وإعادة التنظيم العام للمنظومة التربوية ، وتوسيع ممارسة التربية البدنية والرياضية.

ومن ناحية أخرى أشار برنامج الحكومة إلى أن قطاع التربية سيحرص خصوصا على إدراج البعد الوطني ومبدأ المواطنة بكل جوانبه، في البرامج والكتب المدرسية وكذا تعزيز تعليم المواد التي تدخل في تكوين الشخصية.

وبالنسبة إلى تكوين المدرسين لاحظ برنامج الحكومة أن الأعمال التي سيتم تنفيذها في هذا الميدان تخص التكوين الأولي وتمديد فترته لإدخال التصحيحات الضرورية من حيث إعادة تنظيم برامج التكوين و تثمين التكوين البيداغوجي والمهني ،والتكوين المتواصل على أن يتم الانتهاء من عملية إعادة التنظيم العام للمنظومة التربوية خلال السنة الدراسية المقبلة مع إقرار السنة الخامسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي.

كما تطرق برنامج الحكومة ضمن مؤشر ترقية المورد البشري إلى التكوين والتعليم المهنيين ،موضحا أن مسار إصلاح هذا القطاع سينتقل إلى مرحلة جديدة نوعية ستتم خلالها ترقية الجهود حول المحاور الأساسية الخاصة بتجسيد التوصيات المنبثقة عن الجلسات الوطنية الأولى للتكوين والتعليم المهنيين ،التي انعقدت في أفريل الماضي، وكذا إنشاء مدرسة وطنية للمهن ، وتحديد وتنفيذ برنامج واسع للتكوين وتحسين مستوى المستخدمين المؤطرين للقطاع بهدف رفع مستواهم، وتحسين كفاءاتهم، وتمكينهم من أداء مهمة التكوين التي يضطلعون بها ،إضافة إلى تعزيز البعد البيداغوجي للتكوين والتعليم المهنيين .

وفي مجال التعليم العالي و البحث العلمي أشار برنامج الحكومة إلى أن برنامج عمل القطاع يندرج ضمن الرؤية الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي على المدى الطويل ، ويتمحور هذا البرنامج حول أهداف تنمية قدرات الاستقبال والتأطير ، وعمليات إصلاح التعليم والخدمات الجامعية وترتيبات لتنشيط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

محاولات لترقية التعليم و الفرد

وبخصوص إصلاح التعليم أكد برنامج الحكومة أن الحكومة التزمت بانجاز عملية إصلاح شاملة وعميقة للتعليم سواء في بنيته المهيكلة وفق النموذج المعروف (الليسانس ، الماستر الدكتوراه) أم من حيث مضامينها أم من خلال التركيز خصوصا على إضفاء الطابع المهني على عمليات التكوين من اجل الاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني من حيث الإطارات المتوسطة و العليا للتكوين ، مع تحضير الطلبة للأطوار العليا للما ستر والدكتوراه .

وفيما يتعلق بالمؤشر الخاص بالثقافة والمدرج تحت باب السياسة الثقافية وأشار برنامج الحكومة في إطار سياسة متواصلة

خارطة صحية جديدة في الأفق

للثقافة الجوارية ، بوضع هياكل و منشات للممارسة الثقافية ،في أكبر عدد ممكن من المدن و القرى تحت تصرف المواطن .

وبخصوص ترقية الشباب

وعلى صعيد أخر وبخصوص ترقية الشباب لاحظ برنامج الحكومة أنه من الضروري أن تولي عناية خاصة بمشاكل الشباب في إطار سياسة شاملة منسجمة ومتجانسة ،تقوم على الاستراتيجيات القطاعية التي تم تحديدها في عدة ميادين ،لذا فان المدارس والثانويات ومراكز التكوين والجامعات والمراكز الثقافية ومؤسسات ترقية تشغيل الشباب ومؤسسات الشباب تشكل المحور المركزي لتطوير سياسة مندمجة للشباب وفي هذا السياق ستشرع الحكومة في عدة أعمال ضرورية تهم الشباب كترقية التنسيق فيما بين القطاعات قصد الانسجام و التجانس في السياسات العمومية لتلبية حاجيات الشباب.

المجاهدون وذوي الحقوق

ومن ناحية أخرى أدرج برنامج الحكومة المجاهدين وذوي الحقوق ضمن موضوع التنمية البشرية مؤكدا التزام الحكومة بضمان حماية هذه الفئة الاجتماعية من الناحية الصحية و الاجتماعية و ترقيتها ،كما ستعمل على ضمان العيش الكريم و اللائق بها .

إعادة التأهيل... وقاية وحماية

وعن موضوع الصحة أوضح برنامج الحكومة أن البرنامج الذي ستلتزم الحكومة بتنفيذه يرتكز على تعزيز الهياكل الصحية الموجودة وإعادة تأهيلها وانجاز مؤسسات جديدة للعلاج العام والتخصص وكذا تجديد وتحديث التجهيزات الطبية يتمحور حول جوانب هامة وعديدة ،و يتعلق الأمر باعتماد الخارطة الصحية الجديدة و تعزيز نشاطات الوقاية وحماية السكان وتحسين نوعية العلاج وتسييره وتحسين تسيير المنتوجات الصيدلانية وتعزيز قدرات الموارد البشرية وتقوية قدرات التسيير .

كما يهدف برنامج الأعمال الصحية ،خصوصا إلى التكفل بالحاجات الصحية للسكان سواء على الصعيد الوبائي أو العلاجي مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الوبائي والديموغرافي الذي تشهده البلاد .

وفي هذا السياق أكد برنامج الحكومة أن الوقاية تشكل محورا أساسيا في السياسة الوطنية للصحة ويجري حاليا تنفيذ 26 برنامجا للوقاية، تتعلق خاصة بالتلقيح والالتهابات التنفسية وداء المفاصل الحاد والأمراض المتنقلة عبر المياه والأمراض الحيوانية والسيدا وأمراض الحساسية للغبار والأمراض غير المعدية و حماية صحة الأم و الطفل.

هذا وسيتم تعزيز المراقبة الصحية على المستوى الوطني من خلال تنفيذ النظام الصحي الدولي عبر كامل التراب الوطني .

وإلى جانب الأهداف السابقة أشار برنامج الحكومة إلى أنه يجب تعزيز تأطير قطاع الصحة من خلال توظيف 15000 طبيب عام و5000 طبيب متخصص و 15000 عون شبه طبي إلى غاية 2009 .

أدوات و وسائل

وفي ميدان التشغيل أكد برنامج الحكومة أن امتصاص البطالة يعد أولوية وطنية ويستدعي بهذا الشأن عناية خاصة مشيرا إلى أنه بالرغم من تقليص البطالة إلا أنها تظل أحد الانشغالات الرئيسية بالنسبة إلى الحكومة و نتيجة لذلك ستسهر على وضع مخطط متعدد الأشكال لمواصلة و تعزيز مكافحة البطالة.

و هكذا سيتم إصلاح الأدوات الموجودة مثل عقود ما قبل التشغيل التي أصبحت إعادة النظر فيها ضرورة ملحة، وكذا إضفاء مرونة أكبر والإسراع في تمويل مشاريع استحداث نشاطات من قبل البنوك كتلك التي يتم تسييرها في إطار لأجهزة التشغيل المعمول بها كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق –الوطني للتأمين عن البطالة،والقرض المصغر، وبالتوازي مع ذلك أبرز برنامج الحكومة أهمية تعزيز المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية .

إلى غاية 2009 سيتم توظيف :
15 000 طبيب عام، 5000 طبيب متخصص و 15000 عون شبه طبي
حماية صحة الأم والطفل

بهدف معالجة التجاوزات :

القـــــــانون المتعلق بنظام الانتخـــــابات يضع آليات الممارسة السياسية للأحزاب التمثيلية

تطرق السيد نور الدين يزيد زرهوني، وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية خلال عرضه لنص القانون المتعلق بنظام الانتخابات، للمحاور الأساسية للنص حيث أبرز أن الهدف من هذا التعديل يتمثل أساسا في وضع آليات جديدة لتكريس الممارسة الديمقراطية استنادا لإستحقاقات سنوات 1997, 2002, 2007, **مضيفا أن النص يهدف إلى معالجة التجاوزات والإنزلاقات التي أفرزها تطبيق القانون الساري المفعول .**

كما أن التعديل جاء قصد التصدي للسلبيات الملاحظة والمتمثلة أساسا في تعدد القوائم وتفتيت الأصوات وإبراز نوعية المترشحين قد لاتتوفر على المصداقية والتمثيل المطلوبين، مما أثر فعلا على نسبة المشاركة وصعوبة ضبط العملية الانتخابية، إذ لوحظ كثرة قوائم الترشيحات وبأعداد غير معقولة بدون برامج ولا أهداف واضحة، كما أن التعديلات والتتميمات المدرجة في هذا القانون ستؤدي إلى أخلقة الحياة السياسية وتصحيحها.

مؤكدا أن هذا التعديل يرمي إلى دعم وتعزيز الممارسة السياسية للأحزاب التمثيلية الوطنية بهدف تعزيز الديمقراطية ودعم التعددية السياسية . مضيفا أن الأحكام الجديدة لم تغلق الباب أمام الأحزاب القائمة أو تقصي تلك التي لم تتوفر فيها هذه الشروط، بل تركت لها الحرية لتكثف جهودها وتدعم نشاطاتها للبروز من جديد وتحقيق النسبة المطلوبة والاستجابة بالتالي إلى الشروط الواردة في هذا النص.

نص القانون

يتضمن نص القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر رقم 07/97 **المؤرخ في** 27 **شوال عام** 1417 **الموافق** 6 **مارس سنة** 1997 **المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، أربع** (04) **مواد وقد تعلقت على وجه الخصوص بتعديل وتتميم أحكام المادتين** 82 **و** 109 **من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات التي تتناول الشروط الواجب توفرها لتقديم قائمة المترشحين للانتخابات المحلية أو التشريعية.**

تساؤلات وإنشغالات الأعضاء

بعد تدخل عدد من أعضاء مجلس الأمة خلال المناقشة العامة، حيث قدموا ملاحظاتهم واقتراحاتهم بشأن نص القانون ونظام الانتخابات في الجزائر بصفة عامة رد وزير الداخلية على إنشغالات وتساؤلات الأعضاء بأن نظام الاقتراع النسبي نظام قائم على أساس المبادئ والبرامج السياسية للمترشحين وينبذ الاعتبارات الشخصية ويدعم الوعي السياسي للمواطن ، ويحثه على الاهتمام بالقضايا الوطنية، كما يؤدي إلى تقوية الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية . كما يضمن أكبر قدر من العدالة وذلك بعدم تفتيت الأصوات وتوزيع المقاعد على القوائم حسب نسبة الأصوات المحصل عليها.

القانون المتعلق بتأجيل الانتخابات البلدية والولائـــــــية

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتعلق بتأجيل الانتخابات البلدية والولائية . خلال جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الثلاثاء 17 **جويلية** 2007, **بحضور وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين يزيد رزهوني و وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري .**

مؤكدا أن الحكومة ستعمل جاهدة من أجل التكفل بكل المواضيع المثارة من قبل المتدخلين، وهي عازمة فعلا على إدخال تعديلات على قانوني البلدية والولاية بما يضمن الانسجام والفعالية وتوضيح الصلاحيات، آخذة بعين الاعتبار المعطيات الوطنية وتسخير الإمكانيات التكنولوجية والعلمية، كل ذلك بهدف إقامة نظام انتخابي يستجيب إلى تطلعات الشعب الجزائري، مضيفا بأن التجربة السياسية الجزائرية قد أصبحت محل تقدير وتثمين المراقبين الوطنيين والدوليين، بما حققته من تحكم في التنظيم والإدارة وممارسة ديمقراطية تتمتع بالشفافية والنزاهة.

.. ضرورة مراجعة قانون الأحزاب والبلدية والولاية

بعد استماعها لرد الوزير على انشغالات وتساؤلات الأعضاء، اجتمعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان تحت رئاسة السيد محمد الصالح زيتوني، رئيس اللجنة حيث أعدت تقريرا تكميليا صادقت عليه، جاء فيه أن نص القانون يُعد إضافة إيجابية في تشريعنا الوطني قصد إصلاح نظامنا الانتخابي بهدف تفادي السلبيات والعيوب وسد الثغرات التي أفرزتها التجربة الميدانية، لذلك فهي توصي بمايلي:

-1 ضرورة المراجعة الشاملة للنصوص التالية:
–القانون العضوي الخاص بنظام الانتخابات
– القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية،
– قانوني البلدية والولاية،
وهذا لضمان الملاءمة والانسجام بين هذه النصوص بهدف عقلنة وتطوير النظام السياسي، وتدعيم التجربة الديمقراطية في الجزائر ومعالجة العيوب والسلبيات والنقائص الناتجة عن التطبيق.

-2 التكفل بمراجعة تشكيل وتمويل وطريقة عمل اللجان السياسية لمراقبة الانتخابات، وإدخال مفهوم العمل التطوعي لأداء مهمة المراقبة،

-3 جمع كل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعملية الانتخابية في مدونة خاصة توضع تحت تصرف المعنيين بالعملية الانتخابية.

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتعلق بنظام الانتخابات خلال جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الثلاثاء 17 **جويلية** 2007, **بحضور وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين يزيد رزهوني و وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري .**

ويتضمن النص الذي قدم من طرف وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد نور الدين يزيد زرهوني، أربع (04) مواد لتمديد موعد إجراء الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية المنبثقة عن انتخابات 10 أكتوبر سنة 2002 وكذا الانتخابات الجزئية ليوم 24 نوفمبر سنة 2005, إذ من المفروض أن تجدد هذه المجالس الشعبية عن طريق اقتراع ينظم خلال الأشهر الثلاث (03) السابقة لانقضاء عهدتها القانونية المحددة بخمس سنوات، وذلك طبقا لأحكام المادة 75 من الأمر رقم 97–07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.

ولأن تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية المقرر تنظيمها قبل 10 أكتوبر 2007 تاريخ نهاية العهدة، يتزامن مع مناسبات هامة لاسيما الدخول الاجتماعي وحلول شهر رمضان وعيد الفطر المبارك، من شانه التأثير على السير الحسن لهذا الاقتراع من حيث التنظيم والتأطير والمشاركة.نص القانون المتعلق بتأجيل الانتخابات البلدية والولائية على الأحكام على:

– إجراء انتخابات تجديد عهدة المجالس الشعبية البلدية والولائية خلال الخمسين (50 يوما التي تلي انقضاء عهدتها الحالية.

– تحديد موعد الانتخابات عن طريق مرسوم رئاسي.

– إسناد تسيير الشؤون العمومية خلال فترة التأجيل إلى المجالس الشعبية البلدية والولائية المنتهية عهدتها، هذا التسيير يكون وفقا للقوانين السارية المفعول.

– استثناء التصرف في الأملاك العقارية ، بحيث لايندرج في الشؤون العمومية المسموح للمجالس الشعبية البلدية والولائية تسييرها حتى إجراء انتخابات تجديد العهدة.

رئيس مجلس الأمة في زيارة رسمية لجمهورية باكستان الإسلامية

قام رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، على رأس وفد يتكون من السادة :
– بدرالدين سالم، نائب رئيس مجلس الأمة
– عبد القادر كمون، رئيس المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني،
– عمار مهدي، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي،
– ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي،
– فريد هباز، رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم،
– حفناوي عمراني، أمين عام مجلس الأمة،
– طفار عبد القادر، المستشار الدبلوماسي،
– أحمد قصري، المستشار المكلف بتشريفات الرئيس.

بزيارة رسمية لدولة باكستان بدعوة من نظيره السيد محمد ميان سومرو خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 22 جوان 2007، ردا على الزيارة التي قام رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني للجزائر في أوت 2003 وقد ساهمت هذه الزيارة من خلال البرنامج المكثف لها في دفع العلاقات البرلمانية، وإضفاء المزيد من الديناميكية لتطوير العلاقات الثنائية الجزائرية الباكستانية.

رئيس مجلس الأمة يجري محادثات مع نظيره الباكستاني

أجرى رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح والوفد المرافق له محادثات مع رئيس مجلس الشيوخ (محمد ميان سومرو) ورئيس الجمعية الوطنية (السيد شودري أمير حسين).

تناولت العلاقات الثنائية بين الجزائر والباكستان لاسيما البرلمانية منها وآفاق تطويرها كما تم التطرق خلالها للقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

خلال المحادثات تطرق الباكستانيون للعلاقات التاريخية بين البلدين، مبرزين تقديرهم للثورة الجزائرية، واحترامهم للدولة الجزائرية ولرئيسها السيد عبد العزيز بوتفليقة.

كما أظهروا اهتماما شديداً بإقامة تقارب مع الجزائر، وعبروا عن رغبتهم في تفعيل وتطوير العلاقات الثنائية، معتبرين أن هناك الكثير للقيام به من أجل تطوير هذه العلاقات في جميع الميادين.

خلال محادثاته مع المسؤولين الباكستانيين تطرق رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح للمحاور التالية:

– الاستقرار السياسي الذي تعرفه الجزائر من خلال الانتخابات المنتظمة والقانونية، ودعم الدولة للحقوق والديمقراطية .

– «الصحة الاقتصادية» التي تعرفها الجزائر والمشاريع الكبرى المبرمجة لدعم النمو وتطوير الظروف المعيشية اليومية للمواطن.

– المصالحة الوطنية، كعامل لدعم الوحدة والتماسك الوطني.

– النشاط الخارجي للجزائر على المستوى الإقليمي والدولي.

– إسهام الجزائر في مكافحة الإرهاب وعزمها للمشاركة في إستئصال هذه الظاهرة ، والتي لا يجب مقارنتها بمقاومة الاحتلال الذي هو حق شرعي.

– استعداد الجزائر لتطوير العلاقات الجزائرية–الباكستانية في جميع الميادين.

الوفد يلقى ترحيبا خاصا باقليمي البنجاب و السند

الزيارة التي قام بها الوفد لإقليمي البنجاب والسند كانت فرصة لرئيس مجلس الأمة للتعريف بالجزائر وإستراتيجيتها بالنسبة للمصالحة الوطنية .ولأن حاكم كراشي دعا للقاء ممثلي الشركات الباكستانية المهتمة بالجزائر، استغل رئيس مجلس الأمة الفرصة حيث تحدث عن الوضع الاقتصادي في الجزائر داعيا المهتمين للتقرب من السفارة لمعلومات أكثر حول الموضوع.

الزيارة كانت إيجابية لأنها حققت :

– التعريف بإيجابيات مسيرة السلم والمصالحة الوطنية.

– تصحيح الاختلال الموجود في الزيارات، فلم يقم أي مسؤول جزائري بزيارة الباكستان في المدة الأخيرة،خاصة أن الباكستان في انتظار الزيارة الرسمية لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

– الشروع في تبادل وجهات نظر جادة حول مسألة محاربة الإرهاب، قضية الشرق الأوسط، العراق، والتحديات التي تقع على عاتق العالم الإسلامي ، والوضعية في جنوب آسيا والمغرب العربي وإفريقيا.

في المجال البرلماني تم الإتفاق على :

– تعزيز تبادل الزيارات والخبرات من أجل دفع وتطوير العلاقات الثنائية،

– إرساء عمل مشترك بين الغرفتين خلال اللقاءات الإقليمية والدولية،

– إنشاء مجموعات صداقة على مستوى الغرفتين.

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الأربعاء 20 جوان 2007 من قبل رئيس جمهورية باكستان الإسلامية السيد برويز مشرف وقد حمل إليه رسالة أخوية من رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

مع رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني

المحادثات طبعتها أجواء وفية وعزم مشترك على رفع التعاون والتقارب إلى أرفع المستويات

صورة تذكارة مع أعضاء الوفد

ورئيس المجلس يتلقى هدية من رئيس الوطنية الباكستاني

الوفد يزور إقليم البنجاب والسند

ورئيس المجلس يلتقي رئيسي الجمعيتين البرلمانيتين الإقليميتين

بدعوة من رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح

وفد المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات بالجزائر

قام السيد عبد العزيز الغرير، رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة بزيارة رسمية للجزائر دامت يومين من 07 إلى 08 ماي 2007.

المحادثات بين الوفد الجزائري برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ووفد المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات برئاسة السيد عبد العزيز الغرير، رئيس المجلس الوطني الاتحادي، كانت فرصة لتبادل المعلومات حول تجارب البلدين في مجال العمل البرلماني، وضرورة تكثيف المشاورات واللقاءات البرلمانية لتمتين روابط الأخوة والصداقة بين الشعبين.

وتمحورت حول العلاقات الجزائرية الإماراتية المميزة وسبل دعمها وبعثها إلى مستويات أفضل خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارة بتشجيع الاستثمارات ودعم مشاريع الشراكة خدمة للنمو الاقتصادي وتعزيز التعاون بين الجزائر ودولة الإمارات العربية المتحدة، كما كان للوفد البرلماني الإماراتي نشاط مكثف تمثل على الخصوص في لقاءات أجراها مع عدد من المسؤولين على كافة المستويات وكانت هذه اللقاءات مع السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة والسيد شكيب خليل، وزير الطاقة والمناجم والسيد مراد مدلسي، وزير المالية والسيد حميد طمار، وزير المساهمة وترقية الاستثمار والسيد نور الدين موسى، وزير السياحة (سابقا).

المجلس الوطني الاتحادي
السلـــــطة التشريعية

يُمثل المجلس الوطني الاتحادي السلطة التشريعية في الإمارات العربية المتحدة ، يتألف من 40 عضوا، يعين حكام الإمارات السبع 20 عضوا منهم لولاية مدتها سنتان، بينما يتولى مجمع انتخابي من 7000 شخص تختارهم الحكومات المحلية انتخاب الـ20 عضوا المتبقين، يتوزعون على إمارتي أبو ظبي ودبي بـ 8 أعضاء، وإمارتي الشارقة ورأس الخيمة بـ6 أعضاء وإمارات عجمان، أم القيوين والفجيرة بـ 4 أعضاء.

رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خص سمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، ولي عهد ونائب حاكم رأس الخيمة والسيد عبد العزيز الغرير، رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة بلقاء يوم 07 ماي 2007، حضره رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح.

استقبال أخوي مميز

في جلسة محادثات سادها التجاوب والحرص الأكيد على العلاقات الأخوية وتطويرها

رئيس المجلس الوطني الاتحادي على منصة رئاسة مجلس الأمة

على إحدى شرفات المجلس المطلة على الواجهة البحرية

إستقبالات الرئيس

رئيس غرفة الصناعة والتجارة الكويتية

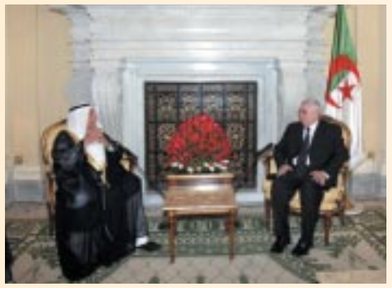

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الثلاثاء 08 ماي 2007, السيد علي محمد ثنيان الغانم، رئيس غرفة الصناعة والتجارة الكويتية.

تمحورت المناقشات خلال هذا اللقاء أساسا على الجوانب الاقتصادية والتجارية وآفاقها في العلاقات الجزائرية الكويتية في ظل تفتح العالم على اقتصاد السوق.

الوفد الكويتي عبّر عن رغبته في الاطلاع على مجالات الاستثمار والشراكة والتشريعات القائمة في هذا المجال حيث تم التركيز على أهمية السوق الجزائرية وما تتوفر عليه من إمكانيات وثروات مادية وخيرات بشرية تشجع على الاستثمار والشراكة. وتم التأكيد في هذا المجال على ضرورة بذل المزيد من الجهود ورفع مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر والكويت إلى مستوى العلاقات التقليدية القائمة بين البلدين وهي علاقات مميزة.

عضو مجلس الشيوخ البلجيكي و رئيس اللجنة التنسيقية لمساندة الشعب الصحراوي

واستقبل يوم الأحد 03 جوان 2007, السيد Pierre Gallant عضو مجلس الشيوخ البلجيكي و رئيس اللجنة التنسيقية لمساندة الشعب الصحراوي.

وقد تناولت المحادثات العلاقات الأورومتوسطية عامة والعلاقات الجزائرية البلجيكية وسبل دفعها إلى مستويات أفضل خاصة في المجال البرلماني.

كما نالت قضية تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية وتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير طبقا للوائح الأمم المتحدة والشرعية الدولية قسطا وافرا من النقاش.

السيد Pierre Gallant كان مرفوقا بالسيدة Lefevre Gabriel صحفية وعضوة ناشطة في المنظمات الدولية المساندة للشعب الصحراوي.

عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عن منطقة "La Côte d`Or"

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم السبت 23 جوان 2007 بمقر المجلس ، السيد Louis De Broissia ، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عن منطقة "d'Or La Côte"، الذي يوجد حاليا بالجزائر.

اللقاء كان فرصة لإستعراض العلاقات البرلمانية بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي وآفاق تطويرها.

نائب رئيس مجلس الشيوخ المكسيكي

وإستقبل يوم الأربعاء 11 جويلية 2007 ، نائب رئيس مجلس الشيوخ المكسيكي السيد فرانسيسكو أقوستين أرويو فيبرا والذي كان مرفوقا بالسيد سالومان جارا كروز رئيس لجنة العلاقات الخارجية ولجنة إفريقيا بمجلس الشيوخ المكسيكي.

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى العلاقات الثنائية الجزائرية المكسيكية وسبل تدعيمها وتطويرها من خلال ترقية الحوار والتشاور وتبادل المعلومات بين برلمانيي البلدين وتنسيق المواقف والآراء في الهيئات والمحافل الدولية. كما كان هذا اللقاء من جانب آخر فرصة للتطرق إلى عدد من القضايا الدولية خاصة في إفريقيا والمنطقة ومنها قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية. وتم التأكيد على ضرورة تطبيق القرارات الأممية واحترام الشرعية الدولية بخصوص هذه القضية.

وفد من المجلس الوطني الصحراوي

واستقبل يوم الاثنين 23 جويلية 2007 ، وفدا عن المجلس الوطني الصحراوي بقيادة السيد محفوظ علي بيبا ، رئيس المجلس.

المحادثات كانت فرصة لاستعراض العلاقات الأخوية بين الجزائر والصحراء الغربية وتأكيد تضامن ومساندة البرلمانيين الجزائريين لإخوانهم البرلمانيين الصحراويين في نضالهم المتواصل من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي طبقا للقرارات الأممية وإنهاء حالة الاستعمار.

اللقاء كان أيضا فرصة لاستعراض أهم محطات نضال الشعب الصحراوي على الصعيدين الإقليمي والدولي كما تم التطرق إلى الاتصالات المباشرة التي جرت بين ممثلي جبهة البوليزاريو والمملكة المغربية مؤخرا في ضواحي نيويورك وكذا اللقاء المرتقب بين الوفدين الصحراوي والمغربي في مدينة نيويورك بمقر الأمم المتحدة.

السفراء

سفير روسيا

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 28 أفريل 2007 ، السيد Alexander Egorov سفير روسيا بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية الجيدة والتطورات الإيجابية التي يشهدها التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وتطرقت على الخصوص للطابع المتميز الذي يسود العلاقات البرلمانية وضرورة ترقيتها لما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

سفير جمهورية السنغال

واستقبل يوم الاثنين 30 أفريل 2007 بمقر المجلس ، السيد Ousmane Seye سفير جمهورية السنغال بالجزائر.

وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية وحرص البلدين الدائم على تطويرها في شتى المجالات بترقية العوامل المساعدة على التقارب وتكثيف التعاون الاقتصادي والثقافي.

سفير تونس

و استقبل يوم الثلاثاء 31 جويلية 2007 السيد محمد الفاضل خليل ، سفير تونس بالجزائر وقد سمح اللقاء باستعراض مستوى العلاقات الثنائية الجيدة بين البلدين ، والديناميكية التي يشهدها التعاون في مختلف المجالات لاسيما فيما يخص الشراكة الاقتصادية والاستثمار ، من جهة أخرى تم التطرق للتقدم الحاصل على صعيد العلاقات البرلمانية وآفاقها الواعدة للمساهمة باستمرار في التقارب والتعاون بين البلدين والشعبين الشقيقين.

إستقبالات نواب الرئيس

استقبل يوم الثلاثاء 19 جوان 2007 وفد صحراوي بمقر مجلس الأمة من قبل السيدة زهرة ظريف بيطاط والسيد عبد الرزاق بوحارة ، نائبي رئيس مجلس الأمة بمعية السيدة ليلى الطيب ، الرئيسة الشرفية للجنة الوطنية للتضامن مع الشعب الصحراوي.

الوفد البرلماني الصحراوي يقوده السيد جمال بنذير عضو مكتب البرلمان الصحراوي ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية الصحراوية.

وقد تناول اللقاء الذي جرى بحضور السيد محرز العماري ، رئيس اللجنة الوطنية للتضامن مع الشعب الصحراوي والسيد الطيب الهواري الأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء ، الوضع في الصحراء الغربية ودور البرلمانيين في مساعي تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره وفق مبادئ الشرعية الدولية. كما تم التطرق إلى أهمية السعي من أجل توسيع الدعم والتضامن الإنساني مع الشعب الصحراوي.

استقبالات رؤساء اللجان

وفد من مساعدي أعضاء الكونغرس الأمريكي

استقبل الدكتور بوجمعة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، يوم الثلاثاء 29 ماي 2007 بمقر مجلس الأمة، وفدا من مساعدي أعضاء الكونغرس الأمريكي (Staffers)، يتكون من ثلاثة أعضاء.

وقد شملت المحادثات خلال المقابلة العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ، خصوصا على المستوى البرلماني. كما شكّل اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا الدولية الراهنة، من أهمها قضايا تقرير مصير الشعوب، القانون الدولي الإنساني (المسائل المتعلقة بوضعية اللاجئين).

جدير بالذكر أن الوفد الأمريكي سيقوم بزيارة لمخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف من 29 ماي إلى 02 جوان 2007.

نائب عن غرفة النواب الشيلي

واستقبل يوم الأربعاء 30 ماي 2007, السيد Ominami Marco Enriquez, النائب بغرفة النواب بالبرلمان الشيلي عن الحزب الاشتراكي الشيلي، وكانت هاته المقابلة مناسبة للحديث حول عدد من القضايا التي تهم العلاقات بين الجزائر والشيلي، منها ضرورة تعزيز نتائج اللقاءات البرلمانية التي جرت في مناسبات سابقة بين برلمانيي البلدين.

كما تم التطرق إلى بعض جوانب التعاون الاقتصادي التي يمكن أن تحقق مصالح مشتركة ومتبادلة، كما شكل اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا الدولية الراهنة، من أهمها قضايا تقرير مصير الشعوب، القانون الدولي الإنساني (المسائل المتعلقة بوضعية اللاجئين).

سفيرة جمهورية بولندا

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 29 جويلية 2007 السيدة Lidia Milka Wieczorkiewicz ، سفيرة جمهورية بولندا بالجزائر.

وقد تناولت المحادثات العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها ، وتطرقت على الخصوص إلى التعاون البرلماني ومساهمة برلمانيي البلدين في ترقية وتوسيع مجالات التعاون.

سفير جمهورية كرواتيا

واستقبل يوم الإثنين 30 جويلية 2007 السيدBolfek Mirko ، سفير جمهورية كرواتيا بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة ، تم خلالها تبادل وجهات النظر حول إمكانيات ترقية التعاون بين البلدين في المجال الاقتصادي على الخصوص

كما تم التطرق إلى دور البرلمانيين ومساهمة المؤسسات البرلمانية في تعزيز التقارب والتعاون بين الشعبين.

الاتحاد البرلماني الدولي الدورة 116

وفد مجلس الأمة

في الفترة الممتدة من 29 أفريل إلى 04 ماي 2007 انعقدت في بالي بإندونيسيا الدورة 116 للإتحاد البرلماني الدولي، كما أعلنا عن ذلك في العدد السابق من مجلة مجلس الأمة.

و كان وفد عن مجلس الأمة يتكون من السيدات والسادة :

– زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة،
– أحمد بلعالية، نائب رئيس مجلس الأمة،
– صويلح بوجمعة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج،
– زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة،
– حفناوي عمراني، الأمين العام لمجلس الأمة.

قد شارك في أشغال هذه الدورة التي ناقشت المواضيع التالية:

- انتخاب مكتب الدورة ،
- فحص النقاط الإستعجالية،
- نقاش عام حول الاحتباس الحراري واتفاقية كيوتو بعد 10 سنوات،
- اللجنة الأولى الدائمة للسلم والأمن الدولي حول ضمان احترام الطوائف والمعتقدات الدينية وتعايشها في ظل العولمة،
- اللجنة الثانية الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة حول مناصب الشغل وضمان العمل في زمن العولمة،
- اللجنة الثالثة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان حول ترقية التنوع والمساواة في الحقوق للجميع بمعايير ديمقراطية وانتخابية عالمية،
- المصادقة على مواضيع الدراسات للدورة 118,
- البند الإستعجالي للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وأسبابه الرئيسية وتمويله وكذا تمويله العابر للحدود.

كان للوفد المشارك تدخلات حول جدول أعمال الدورة من خلال المجموعة العربية في البرلمان الدولي والمجموعة الإفريقية، ففيما يخص المجموعة العربية في البرلمان الدولي اقترح الوفد الجزائري ومن طرف السيد بوجمعة صويلح بنداً إستعجالياً يتعلق «بتدعيم وتوسيع التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وتمويله عبر الحدود» (مع العلم أن الهند، المكسيك، إيران، إندونيسيا قدمت هي الأخرى بنوداً إستعجالية) وبعد ثلاث جلسات تمكنت اللجنة التي ترأسها السيد صويلح بوجمعة من صياغة بند استعجالي واحد للمقترحات المتشابهة للدول الأربعة وهي إندونيسيا الهند، إيران والجزائر، وتم استبعاد البند المقدم من المكسيك لطبيعته الخاصة، كما عين السيد صويلح بوجمعة عضواً دائماً بلجنة السلم والأمن الدوليين .

أما فيما يخص المجموعة الإفريقية فقد شارك الوفد الجزائري في المجموعة وتبنى نقاط جدول أعمالها، وكانت السيدة زهرة ظريف بيطاط قد تدخلت نيابة عن الوفد حيث نوهت بضرورة توفير معلومات عن الإصلاحات التي يمر بها الإتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والعلاقة بينهما. كما شاركت في أشغال لجنة السلم والأمن الدوليين.

في حين شارك السيد بلعالية أحمد،نائب رئيس مجلس الأمة في أشغال لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة، حيث قدم عرضا مفصلا عن تجربة الجزائر في آليات التشغيل والقروض المصغرة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع وترقية الاستثمار وتشغيل الشباب.

أما اللجنة الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان فقد حضرت أشغالها وشاركت في نقاشاتها السيدة زهية بن عروس باعتبارها عضوا دائما باللجنة.

الأمين العام لمجلس الأمة السيد عمراني حفناوي من جهته قدم خلال أعمال جمعية الأمناء العامين للبرلمانيين، عرضين الأول بعنوان "المصالحة عبر إفريقيا" أما الثاني يتضمن "تجربة انتقال النظام السياسي من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية". كما كان لأعضاء الوفد لقاءات على هامش الدورة وأشغال اللجان مع برلمانيين من وفود الدول المشاركة.

البرلمان العربي
دورة طارئة

شارك السيد عبد الله بوسنان عضو مجلس الأمة في أشغال الدورة الطارئة للبرلمان العربي التي انعقدت يوم 22 جوان 2007 بالقاهرة وقد تم خلال هذه الدورة دعوة الفرقاء الفلسطينيين إلى الالتزام باتفاق مكة المكرمة وتحريم الدم الفلسطيني والتمسك بوحدة الموقف خدمة للقضية الفلسطينية وألح البرلمان العربي الانتقالي في قراره الخاص بفلسطين على "ضرورة إعادة التكامل في المسؤولية بين رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني" موضحا أنهما " سلطتان تم انتخابهما من الشعب الفلسطيني" .

ودعا القرار الرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني إلى إرسال وفد عالي المستوى للالتقاء بوفد من البرلمان العربي في القاهرة للتوصل إلى "صيغة تحقق الوفاق الوطني الفلسطيني وبما يؤدي إلى تأكيد وحدة النسيج الاجتماعي الفلسطيني" .

وأعرب البرلمان العربي عن أسفه واستنكاره الشديدين للأحداث الأليمة التي جرت في الأراضي الفلسطينية المحتلة خصوصا في قطاع غزة وما تمثله من "انتكاسة خطيرة لمكتسبات الشعب الفلسطيني وما أدت إليه من تهديد خطير لوحدة الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للحصار والعدوان الاسرائيلي " لافتا إلى مخاطر هذا النزاع على جوهر القضية الفلسطينية والدعم والتأييد الدوليين اللذين تم تحقيقهما على مر السنوات الماضية. وثمن البرلمان العربي الجهود التي تبذل من قبل الدول العربية والجامعة العربية لوقف الاقتتال الداخلي الفلسطيني والتوصل إلى صيغة تعيد اللحمة الفلسطينية وتدعم الشرعية الفلسطينية وتساعد على تنفيذ مبادرة السلام العربية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين وتحرير الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري والأجزاء المتبقية من جنوب لبنان .

وكانت أشغال الدورة الطارئة للبرلمان العربي الانتقالي قد انطلقت يوم 21 جوان بمقر الجامعة العربية وتم خلالها دراسة ومناقشة المستجدات الأخيرة على الساحة العربية وخاصة في الأراضي الفلسطينية .

الإتحاد البرلماني الإفريقي الدورة 50 للجنة التنفيذية

تعديل في النظـــام الأســـاسي والدورة القادمة في أديس أبابا

انعقدت يومي 26 و27 ماي 2007 بالعاصمة السودانية أشغال الدورة الـ50 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي .

وكان وفد عن مجلس الأمة شارك في أشغالها يتكون من السيدات والسادة :

– حمود شايد، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، رئيس للوفد، نيابة عن رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح .

– زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي.

– محمد فخار، عضو مجلس الأمة،

– محمد يحياوي ، عضو مجلس الأمة.

– عبد القادر مامري ، مساعد تشريعي مستشار بخلية العلاقات الخارجية للمجلس.

افتتحت الدورة الـ 50 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي بحضور الرئيس السوداني السيد عمر حسن البشير الذي ألقى كلمة بالمناسبة، كما ألقى كل من السيد أحمد إبراهيم الطاهر، رئيس المجلس الوطني السوداني، والسيد أيتبزر بيجينا هيوز، رئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي رئيس البرلمان الغاني (رئيس اللجنة بالنيابة) كلمة في الجلسة الافتتاحية .

تعديلات في النظام الأساسي وإعداد المؤتمر الثلاثين

إثر عرض الأمين العام لرأي مكتب اللجنة التنفيذية حول التعديلات التي اقترحتها الشعبة الوطنية لبوروندي، وافقت اللجنة التنفيذية وأقرت التعديلات التالية:

أ)- اقتراح تعديل في النظام الأساسي: أضيفت المادة 28 في النظام الأساسي وهذا نصها : "تدخل أحكام النظام الأساسي حيز التنفيذ يوم إقرارها من قبل مؤتمر الإتحاد البرلماني الإفريقي" .

ب)- اقتراح تعديل في النظام الداخلي: أضيفت المادة 31 في النظام الداخلي وهذا نصها " من أجل الصياغة النهائية لمشروع نص، يجوز للجنة أن تشكل لجنة صياغة من ستة أعضاء على الأكثر ويجب أن يتم هذا التشكيل وفقا لتوزيع جغرافي ونوعي عادل".

إعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر الثلاثين:

أقرت اللجنة التنفيذية مشروع جدول الأعمال الذي قدمه الأمين العام وهو كالتالي :

1.انتخاب رئيس المؤتمر
2. العضوية وإعادة العضوية
3. تقرير رئيس اللجنة التنفيذية
4. تقرير عن أنشطة الأمين العام
5. الموافقة على التعديلات في النظامين الأساسي والداخلي
6. تقرير لجنة النساء البرلمانيات
7. دور البرلمانات في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة
8. تنمية التجارة البينية الإفريقية بغية الإسراع بعملية تكامل القارة
9. تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر الحادي والثلاثين (31)

- جدول أعمال الدورة 51 للجنة التنفيذية : أقرت اللجنة التنفيذية مشروع جدول أعمال الدورة 51 حسب ما قدمه الأمين العام وهو كالتالي:

1. طلبات العضوية وإعادة العضوية
2. دراسة واعتماد برنامج العمل السنوي
3. دراسة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر
4. دراسة وإقرار مشروع موازنة العام 2008
5. دراسة واعتماد مشروع جدول أعمال المؤتمر الثلاثين (30)
6. مشروع جدول أعمال الدورة 52 للجنة التنفيذية
7. تاريخ ومكان انعقاد الدورة 52 للجنة التنفيذية.

وكانت لجنة النساء البرلمانيات قد اقترحت على اللجنة التنفيذية المواضيع التي سيتم مناقشتها خلال اجتماعهن المقرر عقده عشية المؤتمر القادم للإتحاد البرلماني الإفريقي وتلك الموضوعات هي:

7 التسرب التربوي كسبب مباشر لانتشار الأمية والتشرد في إفريقيا .

7 دور البرلمانات في ترقية الخدمات الصحية والقضاء على ظاهرة وفيات الأمهات عند الولادة وحماية الأطفال حديثي الولادة من الأمراض المنقولة من الأمهات.

– تاريخ ومكان انعقاد الدورة 51 للجنة التنفيذية : تم اتفاق الدول على أن تنعقد الدورة 51 للجنة التنفيذية في أديس أبابا في موعد يتم تحديده باتفاق مشترك بين البرلمان الإثيوبي والأمانة العامة للإتحاد.

وقد كان للوفد الجزائري مداخلتين قدمتهما السيدة زهية بن عروس باسم الوفد الجزائري، المداخلة الأولى كانت حول المواضيع المقترحة للمناقشة في المؤتمر المقبل، حيث اقترح الوفد الجزائري المواضيع التالية:

– التغييرات الجوية (الاحتباس الحراري) وآثارها على القارة الإفريقية،

– حدود حرية التعبير (عدم المساس بالأديان والمعتقدات)،

– محاربة الفساد من أجل تحقيق الحكم الراشد،

– التصحر والمياه والجفاف،

– الفقر والأمراض المعدية،

– هجرة الأدمغة والكفاءات،

– العولمة وآثارها على إفريقيا.

أما المداخلة الثانية فكانت في الجلسة الختامية، حيث قدم الوفد تشكراته وتحياته للسودان شعبا وحكومة قيادة وبرلمان على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والتنظيم الجيد والتأطير المحكم، شاكرا كل أعضاء اللجنة التنفيذية على الاقتراحات القيمة التي قدموها والتي دارت في جو أخوي وديمقراطي.

كما طلب الوفد الجزائري المشاركين بضرورة التحلي بروح التضامن والمسؤولية طالبا منهم الالتزام واحترام قوانين الإتحاد خاصة فيما يتعلق بتركيبة وتشكيلة وفود اللجنة التنفيذية وضرورة إحضار امرأة ضمن تشكيلة أعضاء الشعب الوطنية في اجتماعاتها المستقبلية.

الدورة الثالثة لمنتدى الحوار بين البرلمانيين الشباب العرب واليابانيين

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة بوعلاق شعبان، المراقب البرلماني بمجلس الأمة، بوخلخال محمد عضو مجلس الأمة ونبو المجدوب عضو مجلس الأمة، في أشغال الدورة الثالثة لمنتدى الحوار بين البرلمانيين الشباب العرب واليابانيين خلال الفترة الممتدة من 30 أفريل إلى 01 ماي 2007 بالعاصمة الأردنية عمان.

تبادل المشاركون في المنتدى الآراء حول العلاقات السياسية الاقتصادية والثقافية بين الدول العربية واليابان ومجمل القضايا الأخرى المطروحة في العالم.

للعلم فإن تنظيم هذه المنتديات يتم بالتعاون بين البرلمان الياباني والإتحاد البرلماني العربي.

المؤتمر الثاني والاجتماع الثالث لمجلس رابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك السادة عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة ومحمد بوخالفة عضو مجلس الأمة و عبد الكريم سيدى موسى رئيس الديوان في أشغال المؤتمر الثاني والاجتماع الثالث لمجلس رابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 09 ماي 2007 بالعاصمة اليمنية صنعاء.

ناقش المشاركون خلالها عدة مواضيع منها:

- الحساب الختامي المالي لسنة 2006 ، ومشروع ميزانية 2007.
- برنامج الأنشطة لسنة 2007:
  - تبادل الزيارات ، ورشة عمل للرؤساء الإداريين وأعضاء الرابطة،
  - اجتماعات غرف التجارة والصناعة في إفريقيا والعالم العربي،
  - الألعاب الجامعية،
  - تبادل الزيارات بين الطلبة،
  - علاقات الرابطة مع غيرها في المنظمات،
  - السلم في منطقة إفريقيا والعالم العربي،
  - مكان انعقاد المؤتمر والمجلس لسنة 2007–2008.

الندوة البرلمانية العربية حول المساطر التشريعية في نظام الثنائية المجلسية

شارك وفد عن مجلس الأمة ترأسه السيد محمد صالح زيتوني، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان وبمشاركة عضوا مجلس الأمة السادة عمر محداد وبن سعيدان شايب في أشغال الندوة البرلمانية العربية حول المساطر التشريعية في نظام الثنائية المجلسية المنعقدة بالعاصمة المغربية (الرباط) يومي 21 و 22 جوان 2007.

ناقش المشاركون المواضيع التالية:
- التمثيلية والتعددية في مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة،
- حق المبادرة التشريعية لدى مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة،
- تداول النصوص التشريعية بين المجلسين في الأنظمة الثنائية المجلسية،
- الصلاحيات الرقابية للعمل الحكومي من قبل مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة،
- الأنظمة الداخلية في أنظمة الثنائية المجلسية.

من أجل الوحدة الإفريقية

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة صويلح بوجمعة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارجية وعموري عاشور، عضو مجلس الأمة، في الاجتماع المنعقد بليبيا يومي 20 و21 جوان 2007 لبحث موضوع الوحدة الإفريقية والإجراءات الهادفة لتحقيق ذلك .

للعلم فإن هذا الموضوع يمثل البند الأساسي لقمة الإتحاد الإفريقي المقبلة بأكرا (غانا) شهر جويلية 2007.

الدورة 53 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي (AP/OTAN)

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة مصطفى شلوفي، رئيس لجنة الدفاع الوطني، رئيسا للوفد ومحمد مباركي، عضو مجلس الأمة، وصالح تازدايت، عضو مجلس الأمة في اجتماعات الدورة 53 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي (AP/OTAN) بمدينة ماديرا البرتغالية خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 28 ماي 2007.

للتذكير فإن البرلمان الجزائري يحوز على صفة العضو الشريك المتوسطي لدى الجمعية البرلمانية لـ OTAN وذلك مند دورة لوبيانا (بسلوفينيا) في ربيع 2005.

المنتدى الدولي الخامس للبرلمانيين والسلطات المحلية حول السياحة

شارك السادة أعضاء مجلس الأمة درامشيني بوعلام ، رئيسا للوفد والعيفة مسعود عضو مجلس الأمة في أشغال المنتدى الدولي الخامس للبرلمانيين والسلطات المحلية حول السياحة المنعقدة بالحمامات تونس خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 جوان 2007.

ناقش خلالها المشاركون المواضيع التالية :
- الإستراتيجيات الأساسية لحسن تسيير السياسات التنموية،
- السياسات والتشريعات لتنمية متناسقة،
- تقييم مدى تأثر السياحة على الإقتصاد، البيئة والمجتمع،
- سياسات وآليات التنمية المستدامة للسياحة،
- تجديد المنتجات من أجل سياحة دائمة،
- دور السياحة للحد من الفقر،
- الجودة والمنافسة بين الوجهات السياحية،
- اللامركزية وجدوى السياسات السياحية،
- الشراكة وآليات تجسيد سياسات قطاع السياحة.

الدورة 118 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

شاركت السيدة زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة وعضو أساسي بلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في دورتها 118 المنعقدة بمقر الإتحاد البرلماني الدولي خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 19 جويلية 2007 بجنيف .

للعلم فإن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين تعتبر من أهم أجهزة الإتحاد البرلماني الدولي حيث تهتم بقضايا الإنسان خاصة بالبرلمانيين وقد احتفل الإتحاد بمرور 30 سنة على إنشائها في أكتوبر 2006,

المنتدى العالمي السابع حول إعادة تأسيس الدولة

شارك عضوا مجلس الأمة بوزيد لزهاري ومختاري لزهر في فعاليات المنتدى العالمي السابع حول موضوع إعادة تأسيس الدولة ″ Réinventer L'état المنعقدة بالعاصمة النمساوية فيينا، خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 29 جوان 2007.

ناقش البرلمانيون على الخصوص خلال اجتماعهم موضوع ″ الشفافية من أجل إقرار وتكريس الثقة في المؤسسات الحكومية″ .

التأهيل وإعادة التأهيل

شارك عضو مجلس الأمة السيد هني أحمد في فعاليات الدورة البرلمانية العربية الرابعة حول تشريعات الإعاقة المنعقدة بالعاصمة المغربية الرباط يومي 05 و06 جويلية 2007.

وقد ناقش المشاركون خلالها الآليات والأطر والميكانيزمات التي تسمح بتأهيل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين إجتماعيا، ونفسيا وبدنيا ومهنيا.

للعلم فإن هذه الدورة من تنظيم مجلس المستشارين المغربي بالتعاون والتنسيق مع الإتحاد البرلماني العربي.

السياسة الفلاحية والريفية في المنطقة الأورومتوسطية

شارك رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة السيد جيلالي سليماني والسيد سعيد بلونيس، عضو مجلس الأمة في أشغال لجنة البيئة والفلاحة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا يوم 25 جوان 2007 وذلك خلال المرحلة الثالثة من الجلسات العلنية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المنعقدة بستراسبورغ (فرنسا) خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 29 جوان 2007.

وقد ناقشت اللجنة التقرير الخاص بـ ″ السياسة الفلاحية والريفية في المنطقة الأورومتوسطية″

الملتقى الرابع بنابولي للمجموعة الخاصة بالمتوسط GSM

شاركا السادة عضوا مجلس الأمة محمد مباركي وبلعباس بلعباس في الملتقى الرابع بنابولي للمجموعة الخاصة بالمتوسط GSM ، التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي AP/OTAN المنعقدة يومي 01 و02 جويلية 2007 بمدينة نابولي الإيطالية .
وقد ناقش المشاركون خلال الملتقى المواضيع التالية:
- إيران : التحديات والأهداف،
- تحسين العلاقات بين ليبيا وأوروبا،
- الإعلام والمجتمع المدني في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،
- آخر مستجدات في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلنطي ومبادرة إسطنبول للتعاون .

للعلم فإن البرلمان الجزائري عضو شريك متوسطي لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي منذ دورة ليوبليانا (سلوفينيا) ماي 2005.

تنفيذ الالتزامات المتحدة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE

شارك عضوا مجلس الأمة عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة وعبد القادر رقيق في فعاليات الدورة السنوية السادسة عشر للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 09 جويلية 2007 بالعاصمة الأوكرانية كييف.

الدورة التي انعقدت تحت شعار ″ تنفيذ الالتزامات المتخذة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE ″، عرفت اجتماعا خاصا للشركاء المتوسطيين في التعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يوم 06 جويلية 2007.

تحديات الأمن القومي في البرلمان العربي الانتقالي

شارك السيد عبد الله بوسنان ، عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي، في اجتماع للجنة الشؤون السياسية للبرلمان العربي الانتقالي بمقر البرلمان السوري، والذي دام ثلاثة أيام 27 /28 و29 جوان 2007, الاجتماع كان لدراسة ومناقشة الأمن القومي العربي .

بعد تطرقه للمفاهيم المختلفة لموضوع الأمن أكد السيد عبد الله بوسنان خلال مداخلته تحت عنوان ″ الأمن القومي العربي وتحدياته، صونه وسبل حمايته″ أن المفهوم الشامل للأمن هو القدرة التي تتضامن بها الدول من أجل تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية في السلم أو الحرب، مع استمرار تلك القوى التخطيط لتلك الأهداف في الحاضر والمستقبل.

ليضيف أن للأمن أربع مستويات يبدأ أولا بأمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته و ممتلكاته أو أسرته أما المستوى الثاني فيتعلق بالأمن الوطني يليه الأمن القطري أو الجماعي أو ما يسمى ″ بالأمن القومي ″ ليصل للأمن الدولي وهو المستوى الرابع .

وللأمن في بلادنا العربية مفهومان – حسب السيد عبد الله بوسنان– الأول يتصل بالأمن القطري لفرادى الدول العربية أي الأمن القومي المصري، الأمن القومي السعودي، الأمن القومي الليبي...، أما الثاني فهو على مستوى الأمن القومي العربي والإطار الإقليمي الذي يضم جميع الدول العربية له هويته السياسية والثقافية والإستراتيجية والاقتصادية التي تميزه عن غيره .

وقد قسم المتحدث التحديات المهددة للأمن القومي العربي إلى تحديات داخلية وخارجية، مؤكداً أن مصادر التهديد الخارجية تتمثل في إسرائيل .

التنمية والتعليم في البلدان العربية

شارك وفد عن مجلس يتكون من السادة :
- عبد الحميد بن الشيخ الحسين، عضو مجلس الأمة ، رئيس الوفد،
- ميم ميلود، عضو مجلس الأمة،
- حد مسعود عمار، عضو مجلس الأمة.

في أشغال الندوة البرلمانية العربية المنظمة من طرف الإتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع مجلس الأمة الكويتي حول موضوع التنمية والتعليم في البلدان العربية ″ المنعقدة بالكويت يومي 27 و28 جوان 2007.
ناقش المشاركون خلال ورشتي العمل المحاور التالية:
المحور الأول: مسيرة التنمية العربية في ظروف العولمة: الواقع والآفاق.
المحور الثاني:الرؤية البرلمانية العربية لواقع التعليم في البلدان العربية وأسس تطويره وتحديثه.

نائبة الرئيس زهرة ظريف بيطاط
"إمرأة عربية متميزة"

اختيرت نائبة رئيس مجلس الأمة السيدة زهرة ظريف بيطاط ، واحدة من النساء العربيات المتميزات لسنة 2007, حيث حصلت على جائزة المرأة العربية المتميزة في مجال الهيئات البرلمانية.وذلك خلال الدورة الرابعة لجائزة المرأة العربية المتميزة المنعقدة بالعاصمة السورية دمشق يوم 22 جويلية 2007.

وقد أقيم الاحتفال تحت الرعاية الشخصية للرئيس بشار الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السوري.

فهنيئا

دورات تكوين و تربصات

بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، استفاد إحدى عشرة إطارا من مجلس الأمة، من تربص دراسي في مجلس الأعيان الأردني، لمدة عشرة أيام، امتدت ما بين 16 إلى 27 جوان 2007.

وشارك فيه:

السيد بلقاسم بوشمال، مسؤول المديرية العامة للمصالح التشريعية، رئيسا للوفد والسيدات والسادة: فتيحة بوعقاب وغنية طالبي وكريمة برحال وعشاش نبيلة ودبار لامية وعقيلة حاج ابراهيم وسيفر الساسي ولعمش رضوان وإسماعيل مرزوق ووردي جمال.

يذكر أن هذه المبادرة الثانية من نوعها فقد سبقتها بعثة إلى الغرفة الثانية للبرلمان الفرنسي ما بين 20 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2006.

بروكسل

يساريو البرلمان الاوروبي يحملون المجتمع الدولي مسؤولية ما يحدث في فلسطين

اعتبر رئيس الحزب اليساري في البرلمان الأوروبي فرنسيس ويرتز أن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية هو السبب الرئيسي لكل الأوضاع المأساوية والعنف في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضح ويرتز في مداخلة له يوم 19 جوان 2007 بالبرلمان الأوروبي أن المجتمع الدولي يشارك إسرائيل في هذه المسؤولية بعدم إصراره على تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بالاحتلال الإسرائيلي.

وخص النائب الأوروبي الاتحاد الأوروبي بالتسمية واتهم مسؤوليه السياسيين بالتخاذل وباستبدال العمل السياسي بالمنح المالية والانحياز في العديد من المناسبات للطرف الإسرائيلي على حساب الطرف الفلسطيني إرضاء للولايات المتحدة.

يذكر أن الاتحاد الأوروبي كان قد اتخذ اقرارا بإعادة ضخ المساعدات المالية بصورة مباشرة لحكومة الطوارئ الفلسطينية الجديدة.

مصر

إعادة انتخاب صفوت الشريف رئيسا لمجلس الشورى

أعيد يوم 24 جوان 2007 انتخاب السيد صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الحاكم رئيسا لمجلس الشورى "الغرفة الثانية" للبرلمان المصري بالإجماع لمدة ثلاث سنوات وذلك خلال الجلسة الأولى للمجلس بعد الانتخابات الخاصة بتجديد نصف أعضائه.

وكانت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى قد أسفرت عن فوز الحزب الوطني بـ 84 مقعدا من أصل 88 والتجمع المعارض بمقعد واحد في حين عادت المقاعد الثلاث الباقية لمرشحين مستقلين.

وتقدم لهذه الانتخابات التي قاطعتها عدة تشكيلات سياسية معارضة منها بالوفد" و"الناصري" ، 546 مرشحا ينتمي أغلبهم للحزب الوطني الحاكم بينما تقدمت جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة بـ 17 مرشحا ولم تفز بأي مقعد. وقد تميز الدور الأول من انتخابات التجديد النصفي للغرفة الثانية للبرلمان المصري بعدة أعمال عنف حيث لقي شخص مصرعه في مشادات بين مناصري المرشحين وجرح أربعة آخرين وسجلت عدة تجاوزات ومحاولات تزوير في مكاتب الاقتراع حسب تقارير منظمات المجتمع المدني.

للإشارة فإن مجلس الشورى المصري الذي تجري كل ثلاث سنوات انتخابات تجديد نصف أعضائه هو غرفة ذات طابع استشاري ويتشكل من 264 عضوا يتم انتخاب الثلثين عن طريق الاقتراع المباشر في حين يقوم رئيس الجمهورية بتعيين الثلث الباقي من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

القاهرة

البرلمان العربي الانتقالي يدعو الفرقاء الفلسطينيين للإلتزام باتفاق مكة

دعا البرلمان العربي الانتقالي يوم 22 جوان 2007 بالقاهرة في ختام دورته الطارئة الفرقاء الفلسطينيين إلى الالتزام باتفاق مكة المكرمة وتحريم الدم الفلسطيني والتمسك بوحدة الموقف خدمة للقضية الفلسطينية وألح البرلمان العربي الانتقالي في قراره الخاص بفلسطين على "ضرورة إعادة التكامل في المسؤولية بين رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني" موضحا أنهما " سلطتان تم انتخابهما من الشعب الفلسطيني".

ودعا القرار الرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني إلى إرسال وفد عالي المستوى للالتقاء بوفد من البرلمان العربي في القاهرة للتوصل إلى "صيغة تحقق الوفاق الوطني الفلسطيني وبما يؤدي إلى تأكيد وحدة النسيج الاجتماعي الفلسطيني".

وأعرب البرلمان العربي عن أسفه واستنكاره الشديدين للأحداث الأليمة التي جرت في الأراضي الفلسطينية المحتلة خصوصا في قطاع غزة وما تمثله من "انتكاسة خطيرة لمكتسبات الشعب الفلسطيني وما أدت إليه من تهديد خطير لوحدة الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للحصار والعدوان الاسرائيلي " لافتا إلى مخاطر هذا النزاع على جوهر القضية الفلسطينية والدعم والتأييد الدوليين الذين تم تحقيقهما على مر السنوات الماضية. وثمن البرلمان العربي الجهود التي تبذل من قبل الدول العربية والجامعة العربية لوقف الاقتتال الداخلي الفلسطيني والتوصل إلى صيغة تعيد اللحمة الفلسطينية وتدعم الشرعية الفلسطينية وتساعد على تنفيذ مبادرة السلام العربية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين وتحرير الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري والأجزاء المتبقية من جنوب لبنان.

وكانت أشغال الدورة الطارئة للبرلمان العربي الانتقالي قد انطلقت يوم 21 جوان بمقر الجامعة العربية وتم خلالها دراسة ومناقشة المستجدات الأخيرة على الساحة العربية وخاصة في الأراضي الفلسطينية.

لبنان

رئيس مجلس النواب اللبناني يؤكد على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية

أكد رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه برّي على "أهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية" لوضع حد للخيارات المقلقة والسيئة. وأوضح بري في تصريح أدلى به في بيروت يوم 01 جويلية 2007 أن "قيام مثل هذه الحكومة هو خيار جدي وهو خير تعويض للجيش اللبناني وضمان له ولوحدته وقوته" مبديا تخوفه من أن تكون هناك مؤامرة تحاك ضد وحدة لبنان وإغراق الجيش في خلافات واستنزاف لقدراته. وأكد رئيس مجلس النواب أنه سيواصل العمل بكل قوة حتى تكون هناك حكومة وحدة وطنية واحدة تمثل كافة القوى السياسية لأنه لا يمكن الركون إلى سياسة التفرد والاستئثار في ظل غياب الحوار.

الصحراء الغربية

برلمانيون أوروبيون ويابانيون يدعون شركة بريطانية إلى وقف الاستغلال الغير الشرعي للفوسفات في الصحراء الغربية

دعا برلمانيون من المملكة المتحدة والنرويج واليابان ونيوزيلندا يوم 29 جوان 2007 شركة غياربوك البريطانية على وقف المتاجرة في الفوسفات المستخرج من الصحراء الغربية المحتلة من طرف المغرب. وجاء في رسالة حملت عنوان بأوقفوا المتاجرة بالفوسفات المسروق من الصحراء" موجهة للشركة البريطانية المختصة في الشحن ومقرها لندن أن هذه الشركة "تتعاون مع محتل غير قانوني وهي بذلك تسهم في زيادة مخاطر حدوث المزيد من الصراعات المسلحة "وزعزعة الاستقرار والمعاناة في الصحراء الغربية".

ودعت الرسالة التي تحصلت وكالة الأنباء الجزائرية نسخة منها شركة غياربوك إلى إصدار بيان في أسرع وقت ممكن تعلن فيه أنها لن تقوم بشحن أي كمية مستقبلا من الفوسفات الذي مصدره الصحراء الغربية المحتلة.

وجاءت هذه الدعوة بعد أن دأبت الشركة البريطانية على شحن الفوسفات نحو مقاصد مختلفة آخرها كان على متن سفينة "ساتورن" التابعة للشركة التي نقلت شحنة لحساب شركة نويزيلندية هي شركة "يارا" العالمية المختصة في إنتاج المخصبات وحذرت الرسالة أن الشركة البريطانية بمشاركتها في "سرقة" الفوسفات الصحراوي إنما تسهم في "تقويض العمل الشاق للأمم المتحدة لحل النزاع في الصحراء الغربية" كما اعتبرت الرسالة أن تعاون الشركة مع الحكومة المغربية في استغلال الفوسفات "يضفي شرعية على الاحتلال المغربي".

وعبّر أحد الموقعين على الرسالة وهو النائب ديفيد درو من حزب العمال البريطاني عن خيبة أمله تجاه تعاون إحدى شركات بلاده مع الاحتلال المغربي وقال أن مشاركة الشركات الأجنبية في استغلال موارد الصحراء الغربية يجب أن تتوقف "لأن ذلك دعم لتجارة الاحتلال وسرقة لموارد شعب الصحراء الغربية". وكان حزب الخضر في نيوزيلندا شن حملة منذ سنة ضد تورط شركة المخصبات النيوزيلندية "يارا" في استيراد الفوسفات من الصحراء الغربية المحتلة وكان الخضر في نيوزيلندا قد أثاروا القضية في البرلمان وبينوا تورط شركة الشحن البريطانية. ويقول الناطق باسم الخضر السيد كيث لوك أن سفينة بلوك ساتورن مسجلة في برمودا ويملك مستثمرون نرويجيون 60 بالمائة فيها بينما يملك مستثمرون يابانيون 40 بالمائة وتتخذ الشركة من ضواحي لندن مقرا لها.

تيمور الشرقية

رئيس تيمور الشرقية يدعو إلى حكومة وحدة

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت يوم 30 جوان 2007 والناجمة عن فرز 97 من أصوات الناخبين إلى حصول حزب فريتيلين الحاكم على 29 منها، وهي نسبة لا تؤهله لحكم البلاد منفردا. بينما جاء الحزب السياسي الجديد الذي يرأسه الرئيس السابق شانانا غوسماو في المركز الثاني بنسبة 23 من الأصوات، وحل الحزب الديمقراطي المعارض بقيادة فرناندو لازاما دية أراوجو ثالثا بنسبة تأييد لم تتجاوز 16.

وهذه النتائج جعلت رئيس تيمور الشرقية يدعو إلى تشكيل حكومة ائتلاف وطني ، معربا عن خشيته من عدم صمود حكومة لا تضم الأحزاب الرئيسية لأكثر من بضعة أشهر.

وقال راموس هورتا رئيس البلاد أنه يقترح تشكيل حكومة من كافة الأحزاب لأنه راغب في استمرارها وليس انهيارها بعد شهرين أو ثلاثة، مضيفا أنه لا حاجة لوجود كتلة معارضة في البرلمان.

كما أعرب في تصريحات للصحفيين عن ثقته في أن استجابة الأحزاب لدعوته من شأنها جلب الازدهار والسعادة لأبناء هذه الدولة الصغيرة المستقلة حديثا عن إندونيسيا.

وكان زعيم حزب فريتيلين مرعي الكثيري أعلن أنه يخوض مفاوضات مع باقي الأحزاب لتشكيل حكومة ائتلافية، مستبعدا عقد صفقة مع خصمه اللدود غوسماو وحزبه. الكثيري (يمين) شدد على عدم المشاركة مع حزب غوسماو.

يُشار إلى أن الانتخابات جرت في أعقاب اضطرابات استمرت لمدة عام بهذه الدولة التي استقلت عام 1999 عن إندونيسيا. وأدت الانتخابات الأخيرة إلى انخفاض نسبة تمثيل فريتيلين من 57 في انتخابات2001 إلى 29, وهو ما زاد المخاوف من احتمال تجدد أعمال العنف. وجاءت الانتخابات التشريعية بعد شهر من الانتخابات الرئاسية التي فاز بها

راموس هورتا الحليف السياسي لغوسماو.

وقد حقق هورتا الحائز على جائزة نوبل فوزا كبيرا في الانتخابات ضد مرشح حزب فريتيلين، وهو دليل على تضاؤل التأييد لهذا الحزب الذي سيطر على الساحة السياسية في تيمور الشرقية منذ عام 1975.

وكانت هذه الدولة ذات المليون نسمة قد شهدت فوضى عارمة في أفريل الماضي بعد وقوع اشتباكات بين أفراد الشرطة والجيش قتل خلالها 37 شخصا وهجر نحو 155 ألفا من منازلهم مما استدعى قدوم قوة حفظ سلام أممية تضم ثلاثة آلاف رجل.

فرنسا

التجمع الفرنسي الموالي لساركوزي يفوز بغالبية مقاعد الجمعية الوطنية

فاز التجمع الفرنسي المحافظ الموالي للرئيس نيكولا ساركوزي بالجولة الثانية والأخيرة من الانتخابات التشريعية الفرنسية بعد شغله 350 مقعدا من أصل 577 من مقاعد الجمعية الوطنية (الغرفة الأولى للبرلمان).

وأظهرت نتائج الاقتراع بنهاية الجولة الثانية من الانتخابات مساء يوم 17 جوان 2007 فوز حزب الاتحاد من اجل حركة شعبية وحلفائه المحافظين وبخاصة حزب)الوسط الجديد) بـ 350 مقعدا فيما ستشغل الأحزاب المعارضة الاشتراكي والشيوعي والخضر 224 مقعدا ولم يخرج حزب الوسط الديمقراطي سوى بثلاثة مقاعد.

وبهذا الانتصار للمحافظين في البرلمان الجديد سيتمكن الرئيس ساركوزي من المضي قدما بالإصلاحات التي وعد بها في حملته الانتخابية وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وكان ساركوزي قد فاز بالرئاسة الفرنسية في انتخابات السادس من مايو الماضي بأجندة محلية تضمنت وعودا بإجراء إصلاحات ضريبية وخفضا لمعدلات البطالة المرتفعة وضرائب الدخل وإدخال المزيد من الحيوية للاقتصاد الفرنسي من خلال مرونة اكبر في المجال العمالي والتوظيفي وتقديم حوافز لإطالة ساعات العمل وغيرها.

تركيا

حزب أردوغان يكتسح الانتخابات المبكرة و ويعد باحترام العلمانية

احتفظ حزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالسلطة، فقد حقق الحزب فوزا مدويا في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 22 جويلية 2007 وبأغلبية تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده.

وقد تعهد رئيس الوزراء التركي باحترام المبادئ الأساسية للجمهورية التركية وعدم تقديم تنازلات بشأنها وخصوصا العلمانية. وأكد أردوغان (53) عاما) تصميمه على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية، ووعد أيضا بالمضي قدما في مسعى بلاده للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وأظهرت نتائج الانتخابات التي بلغ نسبة مشاركة كبيرة فيها بلغت نحو 80 ٪ ، حصول الحزب الحاكم بزعامة أردوغان على نحو 47 من الأصوات، أي بزيادة تقدر بنحو 12 عما حققه في انتخابات عام 2002. وتعد هذه هي المرة الأولى منذ نحو 52 عاما في تركيا التي يتمكن فيها حزب حاكم من زيادة نسبة الأصوات التي حصل عليها.

ولم يتجاوز حاجز العشرة في المائة الضرورية كحد أدنى لدخول البرلمان سوى حزبين علمانيين آخرين هما الحزب الشعبي الجمهوري القومي وحصل على 20, وحزب الحركة القومية المنتمي لأقصى اليمين الذي حصل على 15.

في ضوء ذلك سيشغل حزب العدالة والتنمية 341 مقعدا من 550 في البرلمان الجديد وكان يشغل في البرلمان المنتهية ولايته 352 مقعدا لأن تمثيل عدد أحزاب أكبر في البرلمان أدى لتناقص مقاعد الحزب الحاكم رغم الزيادة التي حققها.

وسيشغل الحزب الشعبي الجمهوري بزعامة دينيز بايكال 119 مقعدا وحزب الحركة القومية 70 مقعدا.

ومن النتائج اللافتة فوز 27 مرشحا مستقلا بمقاعد في البرلمان بينهم 24 كرديا وذلك بعد استبعاد الأكراد عن الحياة البرلمانية طوال 13 عاما، وتم انتخاب النواب الأكراد بحسب وسائل الإعلام التركية في محافظتي شرق الأناضول وجنوب شرقه. وركز المرشحون الأكراد في حملتهم على المصالحة مع الحكومة التركية وطالبوا أنقرة بالتخلي عن الخيار العسكري ضد عناصر حزب العمال الكردستاني وبمنح الأقلية الكردية في تركيا مزيدا من الحقوق.

ويرى مراقبون أن أردوغان نجح في تجاوز تبعات الأزمة التي اندلعت في أفريل الماضي عندما رشح وزير خارجيته عبد الله غل لتولي الرئاسة.

وحشد العلمانيون على مدى أسابيع مظاهرات ضخمة فيما نجح الحزب الشعبي الجمهوري في عرقلة تمرير ترشيح غل في أزمة وصلت لحد تهديد قادة الجيش بالتدخل.

ويعتقد أن تركيز الحملة الانتخابية لرئيس الوزراء التركي على سجل حكومته الاقتصادي له دور كبير في احتفاظه بالسلطة.

فقد نجح أردوغان في السيطرة على معدل التضخم والحفاظ على إجمالي نمو اقتصادي قوي وجذب الاستثمارات الأجنبية إضافة إلى إطلاق محادثات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي.

العدد السادس عشر من مجلة الفكر البرلماني

صدر عن مجلس الأمة، العدد السادس عشر من مجلة الفكر البرلماني المتخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية.

وصادف صدور هذا العدد من المجلة مناسبات واستحقاقات انتخابية واستشارات شعبية ديمقراطية متعددة ابتداء من انتخاب نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين وأجهزة وهيئات مجلس الأمة خلال الشهر الأول من هذه السنة والانتخابات التشريعية السادسة لأعضاء المجلس الشعبي الوطني التي أجريت في 17 مايو 2007 والانتخابات التعددية الرابعة للمجالس المحلية والمزعم إجراؤها قبل نهاية نفس السنة.

مناسبات جعلت رسالة مجلس الأمة، في هذا العدد، تتضمن وقفة تأمل وملاحظة واستلهام لمسيرة تجربة الانتخابات التعددية في الجزائر، وذلك تحت عنوان "مسيرة الانتخابات التعددية في الجزائر... ترسيخ للقيم الديمقراطية... ولمصداقية النظام المؤسساتي الوطني...".

بينما تضمن باب الدراسات والبحوث عدة مواضيع تتعلق بالعمليات الانتخابية في النظام الجزائري تمثلت في "النظام الانتخابي في الجزائر...عمليات قانونية... وممارسات سلوكية... وانجازات ديمقراطية..." وموضوع "الملاحظة البرلمانية الدولية للانتخابات الوطنية" و"الحماية الجنائية للنظام الانتخابي في الجزائر" و"الضوابط العلمية والقانونية لعملية تعديل الدستور" إلى جانب دراسة في القانون حول تأسيس إجراء المعاينة لحق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري. ودراسة حول "شهادة الحيازة وتطبيقاتها".

كما احتوى باب الفكر البرلماني الدولي موضوع "المعايير العالمية للانتخابات الحرة النزيهة فيما تمحور باب الوثائق البرلمانية حول "الأسس الدستورية لنظام الانتخابات في الجزائر" وأحكام مواد الدستور المتعلقة بنظام الانتخابات.

في حين نقل باب المنبر البرلماني المحاضرة التي ألقاها السيد فرانكو ماريني، رئيس مجلس الشيخ الإيطالي حول إشراك بلدان الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط في عملية اتخاذ القرارات المصيرية التي تربطها بالاتحاد الأوربي.

على رفوف مكتبة المجلس

- **"حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية "**

برهان غليون

- **" قوانين الانتخاب في الدول العربية"**

قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات

- **"القانون الدولي والعلاقات الدولية"**

أحمد أبو الوفا

- **" جريمة غسيل الأموال : دراسة مقارنة"**

أمجد سعود قطيفان الخريشة

- **" حماية حقوق الملكية الفكرية"**

أنور طلبة

- **" نصوص المواثيق والإعلانات والاتفاقيات لحقوق الإنسان"**

السيد أبو الخير

- **" حقوق الإنسان العربي"**

برهان غليون

- **" دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال "**

جلال وفاء محمدين

- **" حق المساواة في القانون الدولي : المنظمات الدولية"**

محمد مصطفى المغربي